A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

PROVISIONAL

A/44/PV.28
30 October 1989

ARABIC

الدورة الرابعة والاربعون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثامنة والعشرين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،
يوم الاربعاء ، ١١ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ ، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس :	السيد غاربا	(نيجيريا)
ثم :	السيد صلاح (نائب الرئيس)	(غامبيا)
ثم :	السيد غاربا (الرئيس)	(نيجيريا)
ثم :	السيد فرآلسن (نائب الرئيس)	(النرويج)

المناقشة العامة [٩] (تابع)

ألقى كلمة كل من :

السيد جونسون	(ليبريا)
السيد سيميدو	(غينيا - بيساو)
السيدة مويوندا	(زامبيا)
السيد هيرست	(انتيغوا وبربودا)
السيد الشهابي	(المملكة العربية السعودية)

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الاخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقّعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

89-64251/A ١٧١٥ح(٨٩)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أهنئ وفود البلدان التالية على تواجدها في مقاعدها في الساعة ١٠/١٠ من صباح اليوم : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الأرجنتين ، استراليا ، أفغانستان ، أنغولا ، ايسلندا ، بلجيكا ، بنغلاديش ، بوركينا فاصو ، تايلند ، تركيا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، سنغافورة ، الصين ، غامبيا ، غينيا - بيساو ، فانواتو ، فرنسا ، فنزويلا ، فنلندا ، كندا ، كوبا ، كولومبيا ، الكويت ، ليبريا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، منغوليا ، النرويج ، نيجيريا ، هندوراس ، اليونان . أشكر هذه الوفود على تعاونها .

السيد جونسون (ليبريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نيابة عن وفد ليبريا وبالاصالة عن نفسي ، أهنئكم سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة الجمعية العامة في دورتها الرابعة والاربعين . ان انتخابكم بالاجماع لهذا المنصب الرفيع لهو اشادة لا بنيجيريا وبافريقيا فحسب ولكنه أيضا اشادة بمناقبكم الشخصية البارزة كسياسي محنك . ان ما تجلبونه معكم الى هذا المنصب من خبرة دبلوماسية ثرية ومهارات تفاوضية معروفة لهو خير ضمان لنجاح مداولاتنا وللادارة الكفؤة لشؤون الجمعية العامة على مدى الاشني عشر شهرا القادمة .

وفضلا عن ذلك ، وعلى ضوء العلاقات الودية والاخوية العريقة التي تربط بين بلدينا ، يمكنكم أن تطمئنوا كل الاطمئنان الى تأييد وفدي الكامل لكم وتعاونه معكم . نذكر مع الارتياح علاقة العمل الوثيقة التي ربطت بين وفدي نيجيريا وليبريا في عام ١٩٦٩ أي قبل ٢٠ عاما ، حينما تشرف بلدي ، ممثلا بالسيدة أنجي بروكس راندولف ، بشغل منصب رئيس الجمعية العامة الرفيع .

اسمحوا لي أيضا أن أشيد اشادة واجبة بالسيد دانتي كابوتو ، سلفكم الموقر ، على الطريقة الفعالة التي أدار بها أعمال الدورة الثالثة والاربعين . نتمنى له التوفيق والنجاح في كل مساعيه المقبلة .

اسمحوا لي أخيرا أن أعرب لأميننا العام المرموق عن خالص الشكر على الاداء الممتاز الذي قام به على رأس الامانة العامة منذ انعقاد الدورة الاخيرة للجمعية العامة . ان مبادراته العديدة والتزامه الشخصي المستمر في سبيل البحث عن سلم وتفاهم عالميين ، تستحق من هذه الجمعية أسمى آيات الثناء والتقدير .

لقد كان انشاء الامم المتحدة قبل ٤٤ عاما بداية عهد جديد في العلاقات الدولية . وباعتماد ميثاق الامم المتحدة وتأسيس نظام عمل للتعاون الدولي ، عقدنا العزم على استئصال لعنة الحرب وتعزيز السلم من خلال العدالة والقانون الدولي واحترام الحقوق المتساوية لجميع الامم كبيرها وصغيرها ، وتشجيع الرقي الاجتماعي وحماية حقوق الانسان في جميع أرجاء العالم .

وفي هذا الصدد أصبحت الامم المتحدة بشكل متزايد مركزا لتنسيق جهود الدول في سبيل تحقيق التطلعات المشتركة للمجتمع الدولي .

ومن هنا كان عقد هذه الدورات السنوية فرصة لا لاعادة التأكيد على التزامنا بالتعددية فحسب ، وانما أيضا لاستكشاف سبل جديدة لترجمة آمالنا في التضامن الى اجراءات ملموسة لخدمة السلم والتنمية .

ازاء هذه الخلفية ، وبينما ندرك التحسُّن المستمر في العلاقات بين الدول العظمى الذي أدى الى زيادة تخفيف حدة التوتر العالمي ، يجد وفدي لزاما عليه ، رغم ذلك ، أن يسجل قلقه العميق لانه منذ اجتمعنا هنا لآخر مرة مازالت معظم الصراعات الاقليمية التي كانت تبدو قاب قوسين أو أدنى من الحل مستعصية على التسوية .

ففي أفغانستان ، على سبيل المثال ، مازالت الحرب الاهلية مستعرة على الرغم من اتفاقات جنيف ؛ وفي لبنان مازال تجدد الصراع بين الطوائف والشيع يزكيه وجود القوات الاجنبية . وفي ايران والعراق تسببت الاختلافات حول تفسير قرار مجلس الامن ٥٩٨ (١٩٨٧) في عرقلة العملية التي استهدفت تحقيق تسوية سلمية ؛ وفي الشرق الاوسط مازال

القتال دائرا والتوتر شديدا مع رفض مختلف مبادرات السلام ؛ وفي كمبوتشيا لم يغير الانسحاب المعلن للقوات الأجنبية من حقيقة الوضع بشكل ملموس ... وهلم جرا .

وفي الوقت ذاته أبرزت معظم الوفود في هذه الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، كما فعلت في الماضي ، مواقف حكوماتها ازاء كل من هذه الصراعات الاقليمية وغيرها . وبالتالي ، وعملا بهذا التقليد ، يود وفد ليبريا بدوره أن يفصح عن موقفه على النحو التالي :

فيما يتعلق بالحالة في الشرق الأوسط مازالت حكومتي تعتقد أن التسوية العادلة والدائمة لابد وأن تأخذ بعين الاعتبار حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بالاضافة الى حقوق كل الدول الأخرى في المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا .

وفي الوقت نفسه ، وفي حين أن العديد من مبادرات السلم المستنيرة التي طرحت ، بما فيها آخر مبادرة تقدم بها السيد حسنى مبارك رئيس جمهورية مصر العربية ، تشكل مساهمات مفيدة للغاية في البحث عن حل ، يود وفد بلادي أن يكرر نداءنا بعقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة ، وبمشاركة جميع الأطراف المعنية على قدم المساواة ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الحقيقي للشعب الفلسطيني . ونحن مقتنعون بأن مثل هذا المؤتمر سيعزز امكانية الوصول الى سلم دائم في المنطقة .

أما الصراع الطائفي المستمر بلا هوادة في لبنان فمازال مبعث قلق شديد لحكومتي ، لأسباب ليس أقلها العلاقات الوثيقة جدا التي تربط بين ليبريا وذلك البلد منذ سنوات طويلة . ومن ثم فاننا نؤيد الدعوة الى انسحاب جميع القوات الأجنبية من لبنان ، واحترام سيادته وسلامته الاقليمية وحماية استقلاله . وفي هذا الصدد ، نثني على جهود اللجنة الثلاثية المؤلفة من ثلاثة رؤساء دول عربية والتي نأمل في أن تسهم في انهاء معاناة الشعب اللبناني .

وفيما يتعلق بمشكلة كمبوتشيا ، فاننا نلاحظ أنه بينما أمكن في مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوتشيا الذي عقد مؤخرا ، احراز بعض التقدم في وضع مجموعة كبيرة

متنوعة من العناصر الضرورية للتوصل الى تسوية ، لم يتسن التوصل الى حل سياسي شامل . وبالتالي فان وفدي يواصل تأييد الدعوة الى سحب جميع القوات الأجنبية من ذلك البلد تحت اشراف دولي ، لتمكين الشعب الكمبوتشي من ممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير المصير من خلال انتخابات حرة ونزيهة .

ان تجديد زعماء الطائفتين القبرصية اليونانية والقبرصية التركية التزامهما يعد خطوة ايجابية في الاتجاه الصحيح نحو حل مشكلة قبرص .

وفي هذا الشأن ، فان جهود الأمين العام ، امتثالا لمهمة المساعي الحميدة التي أوكلها اليه مجلس الأمن ، لاتزال ذات فائدة عظمى ، وينبغي أن يستفيد منها الجانبان بالكامل للوصول الى تسوية شاملة ، تراعى فيها المصالح والاهتمامات المشروعة لكلتا الطائفتين .

يشير الأمين العام في تقريره (A/44/1) الى مزيد من التطورات البنّاءة نحو انهاء النزاع في الصحراء الغربية ، والى قبول خطة السلام - مع بعض الملاحظات والتعليقات - وهي الخطة التي قدمها الى الأطراف هو ورئيس منظمة الوحدة الافريقية . ومع تسليمنا بأن تنفيذ الخطة سيتطلب بعض الوقت ، فاننا نحث كلا الطرفين على ابداء الارادة السياسية الضرورية لحل هذه المشكلة .

وفيما يتصل بكوريا ، فاننا نشجع استئناف الحوار بين كوريا الجنوبية وكوريا الشمالية بغية تخفيف حدة التوتر . وفضلا عن ذلك ، نرى أن عضوية كلتا الدولتين الكوريتين في الأمم المتحدة سوف يتيح فرصة أوسع لاعادة وحدتهما السلمية .

وفيما يتصل بأمريكا الوسطى ، وقعت تطورات هامة تشير الى امكانات السلام في تلك المنطقة . وقد كان توقيع خمسة رؤساء دول من أمريكا الوسطى على اتفاق تيلا دليلا آخر على التزام حكومات وشعوب أمريكا الوسطى بالتعهدات التي كفلها اتفاق اسكيبولاس الثاني .

وبعد أن لخصنا موقف ليبريا بشأن هذه النزاعات الاقليمية ، نحن مقتنعون بأن المجتمع الدولي بحاجة الى الذهاب الى أبعد من مجرد بيانات المواقف السنوية المتكررة ، والى إبداء الشجاعة الضرورية لقبول حكم القانون كأساس ، ليس فقط فيما يتصل بتسوية النزاعات ، وانما أيضا في ممارسة العلاقات الدولية في مجموعها .

ونحن نرى ، أنه بصرف النظر عن طبيعة الانسان الأنانية وشهوته النهمة للقوة والثراء ، فان العامل الذي يبدو كامنا وراء معظم النزاعات الاقليمية ، ان لم يكن كلها ، هو الفشل في قبول القانون الدولي كأداة فعالة لتحقيق وصيانة السلم والأمن الدوليين .

ومن ثم يؤيد وفد بلادي تأييدا تاما النداء الذي وجهته حركة بلدان عدم الانحياز لاعلان التسعينات عقدا للقانون الدولي ، من أجل تركيز الاهتمام العالمي على دور حكم القانون الذي لا غنى عنه في البحث عن السلام . ويحدونا أمل في أن تعتمد الجمعية العامة هذا الاقتراح وأن تضع برنامج العمل المناسب لتنفيذه .

هناك أمر يتصل بهذا ويثير لدى ليبريا قلقا كبيرا وهو احترام حقوق الانسان ، الذي شكل تعزيزه هدفا رئيسيا لهذه المنظمة . وفي هذا الصدد ، نعتبر سياسة الفصل العنصري التي تمارسها جنوب افريقيا العنصرية انتهاكا واستغلالا صارخين لحقوق الانسان في أي مكان .

ورغم نداءات واحتجاجات المجتمع الدولي المتكررة ، لايزال النظام العنصري في بريتوريا يمارس أعماله الوحشية البغيضة ضد الغالبية السوداء ، بما في ذلك جميع أشكال التعذيب والنقل الجبري للأسر والمجتمعات بأكملها من ديارها للعيش فيما تسمى بانتوستانات في ظل ظروف قاسية من الحرمان واليأس .

وفضلا عن ذلك ، تم تمديد العمل بحالة الطوارئ التي ترمي بشكل متعمد الى تحطيم مقاومة معارضي الفصل العنصري ، عاما آخر ليتيح للنظام ، في جملة أمور ، الاحتجاز غير المشروع للأفراد ، بما في ذلك النساء والأطفال . ولايزال الحظر وغيره من القيود ساريا ضد الزعماء والمنظمات وحركات التحرر المناهضين للفصل العنصري .

ان استمرار هذه الظروف ، التي وصفناها دائما بأنها تشابه الأعمال التي كانت تمارس في معسكرات الاعتقال والتعذيب النازية ، يلح على المجتمع الدولي باتخاذ اجراء متضافر لانهاء نظام الفصل العنصري البغيض ، الذي تعتبره هذه المنظمة جريمة ضد الانسانية .

ولايزال وفد بلادي مصرا على أن فرض جزاءات الزامية شاملة على النحو الذي أورده الفصل السابع من الميثاق ، يمثل آخر وسيلة سلمية ممكنة لانهاء الحالة المتفجرة في الجنوب الافريقي .

ومما يبعث على السخرية ان الذين يدعون دون توقف الى احترام حقوق الانسان ، هم الذين يواصلون دعم منفذي نظام الفصل العنصري ، بزعم أن تلك الجزاءات لن يكون

من شأنها سوى الحاق ضرر ومعاناة لم يسبق لها مثيل بالسكان السود ودول المواجهة . لكن الجميع يعرفون أن تلك الحجج ليست سوى ذريعة من جانب المتعاونين مع النظام العنصري الذين قد يكونون مهتمين بضمان الأرباح لاستثماراتهم أكثر من اهتمامهم بحماية حقوق الانسان للشعب الأسود المقهور في جنوب افريقيا .

وأيا كانت الذرائع ، ففي رأينا ان أمام حكومة الأقلية الجديدة في بريتوريا فرصة حقيقية لاستعادة حقوق الانسان للغالبية السوداء واقامة حكومة ديمقراطية غير حقيقية . واذا ما أخذنا النوايا الطيبة التي أعرب عنها النظام العنصري مأخذ الجد ، فان عليه أن يتخذ فورا الاجراءات الأساسية الآتية التي يطلبها المجتمع الدولي : يجب عليه أن يكفل الافراج غير المشروط عن جميع السجناء والمحتجزين السياسيين بمن فيهم نيلسون مانديلا ؛ وأن يرفع الحظر والقيود المفروضة على جميع المنظمات والأفراد المحرومين من مزاولة نشاطهم ، وأن ينهي حالة الطوارئ ، وأن يبدأ حوارا ومفاوضات مع الزعماء الأصليين غير البيض .

وفي الدورة الاستثنائية المقبلة بشأن الفصل العنصري ونتائجه المدمرة في الجنوب الافريقي ، المقرر عقدها في شهر كانون الأول/ديسمبر من هذا العام ، سينتهز وفد بلادي الفرصة للادلاء بالمزيد في هذا الموضوع المزعج . وفي الوقت نفسه ، نود أن نؤكد مجددا تأييدنا لاعلان هراري المؤرخ في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ ، الذي اعتمدته اللجنة المخصصة بشأن الجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، والذي يدعو الى استئصال الفصل العنصري واقامة سلام في المنطقة .

لقد بدأ دور بلادي في كفاح ناميبيا من أجل الاستقلال منذ ثلاثة عقود . ومن الممكن التذكير بأنه بالاشتراك مع دولة اثيوبيا الشقيقة ، رفعت حكومة ليبريا في عام ١٩٦٠ دعوى أمام محكمة العدل الدولية تعارض فيها حق جنوب افريقيا في ادارة ناميبيا وفرض سياستها الخاصة بالفصل العنصري على الاقليم . وقد قطعنا شوطا طويلا منذ ذلك الوقت ونشعر بالامتنان نتيجة التقدم الذي أحرز حتى الآن صوب انهاء الوضع الاستعماري غير المشروع لناميبيا .

ومع هذا ، ليس هناك مجال للشعور بالرضا ازاء المناورات المتكررة التي تقوم بها جنوب افريقيا للمراوغة في الامتثال التام لاحكام القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) . ولايزال رأينا أن ذلك القرار يجب تنفيذه في شكله الاصلي المحدد لضمان مشاركة شعب ناميبيا بحرية ودون تخويف في العملية الانتخابية ، تحت رقابة واشراف الامم المتحدة .

وفي هذا الصدد ، ينتهز وفد بلادي هذه الفرصة ليقدم شكرا خاصا الى الامين العام على يقظته في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، ويحثه على مواصلة جهوده ، التي نتعهد بتقديم تعاوننا وتأييدنا التام لها .

واذ أنتقل الآن الى مسألة نزع السلاح ، فان ليبريا ترى أنه اذا ما أريد للسلم والتنمية أن يتحققا ، فان العالم لا يمكنه أن يواصل انفاق تريليون دولار سنويا على التسلح والانشطة ذات الصلة به . ولذلك يجب على المجتمع الدولي أن يكشف جهوده تجاه نزع السلاح ، حتى يمكن تخصيص الاموال المفرج عنها في العملية لتحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية العالمية ولاسيما في البلدان النامية .

وفي الوقت نفسه يمكن أن نشير هنا الى أن حكومتي رحّبت في العام الماضي بالتصديق على معاهدة وإزالة القذائف المتوسطة المدى والاقصر مدى من جانب الدولتين العظميين باعتبار ذلك خطوة إيجابية في عملية نزع السلاح وبالمثل نود أن نرحّب في هذا العام بالتقدّم الذي أحرز من جانب الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي في مجال تخفيض الأسلحة التقليدية والاستراتيجية .

وعلى الرغم من هذه المبادرات الإيجابية الثنائية لا بد لنا أن نكرر أن نزع السلاح مسألة تهم المجتمع الدولي بأسره ، ويجب أن ينظر إليها على نحو شامل في إطار الامم المتحدة وأن تشارك في ذلك جميع بلدان العالم على قدم المساواة* .

وفي هذا الصدد نشير بارتياح الى المؤتمر الرفيع المستوى بشأن الأسلحة الكيميائية الذي عقد في باريس في كانون الثاني/يناير الماضي والذي أكد من جديد بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذي يحظر استخدام الأسلحة الكيميائية ، وركّز على الحاجة الى تكثيف المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن وضع اتفاقية لا تحظر انتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيميائية فقط وإنما تؤدي أيضا الى تدمير جميع المخزونات من هذه الأسلحة . وقد كان هذا المؤتمر خطوة في الاتجاه السليم . وأيّا كانت خطورة الحالة الاقتصادية العالمية ، فإن التزايد في تدهور حالة البيئة يهم وفدي على نحو مماثل . وقبل أن أتناول مشكلة البيئة والاقتصاد اسمحوا لي أولا أن أتعرّض بإيجاز الى عدد من القضايا الاجتماعية التي لها أهمية أساسية بالنسبة للمجتمع الدولي ، مثل مشكلة إساءة استعمال العقاقير والإرهاب وأخذ الرهائن والمشكلات الخاصة بالأطفال ، كما عولجت في مشروع الاتفاقية الخاصة بحقوق الطفل .

وفيما يتعلّق بالمشكلة الأخيرة تعتقد حكومة ليبريا أن مشروع الاتفاقية يحتوي على ضمانات هامة لحماية الأطفال وبالتالي فإننا نطالب باعتمادها خلال هذه الدورة للجمعية العامة .

---

* تولّى الرئاسة نائب الرئيس السيد صلاح (غامبيا) .

تشعر ليبريا كذلك بالقلق إزاء موجة الإرهاب المتزايدة التي تعرّض للخطر أرواحا بريئة والتي لها آثار ضارة على سير العلاقات الطبيعية بين الدول والشعوب . إننا نشجب عمليات اختطاف الأفراد وأخذ الرهائن لأنها أعمال تحرم الأفراد من حقوق الإنسان الاساسية . وفي هذا الصدد ستستمر حكومتي في تقديم تعاونها للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى ، التي تستهدف القضاء الكامل على الإرهاب وأخذ الرهائن .

وتشعر حكومة ليبريا بالقلق أيضا إزاء الظاهرة المزعجة المتمثلة في إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، والتي ما فتئت تدمّر أرواحا عديدة وتقوّض سلامة الحكومات واستقرارها .

إن القيمة المالية للاتجار غير المشروع بالمخدرات تفوق بكثير - وفقا للتقديرات - القيمة المالية للتجارة الدولية في النفط ، وتأتي فقط بعد تجارة الاسلحة ، وهذا يؤكد الصعوبة التي تنطوي عليها عملية القضاء على هذه المشكلة العالمية الضارة .

ومن ثمّ يجب أن نشيد بالحكومات التي اتخذت إجراءات حازمة لمنع واستئصال إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها . ولكن نظرا لاننا نعرف أن الاتجار غير المشروع بالمخدرات يتجاوز الحدود الوطنية ، وحتى ينجح ، لا يشارك فيه المنتجون فقط ولكن - الى حد كبير - والمستهلكون أيضا ، فإن المسؤولية الجماعية تقع على عاتق المجتمع الدولي لإيجاد حل عاجل لهذا الخطر قبل أن يفوت الأوان .

يشغل موضوع تدهور البيئة في هذه الأيام مكانا بارزا على جدول أعمال كل المؤتمرات الدولية وهذا أمر سليم ، لأن ما يتعرّض للخطر هنا هو وجود الحياة على هذا الكوكب . والواقع أن نضوب طبقة الأوزون وارتفاع درجة حرارة العالم نتيجة لتأثير الدفيئة ، والتصحّر والنفايات السامة ، هي من أهم القضايا المباشرة التي تشغل بالنا بسبب آثارها على النظام البيئي .

ولذلك يود وفدي أن يركّز الاهتمام بوجه خاص على مشكلة التخلّص من النفايات السامة وغيرها من النفايات الخطرة ، في أراضي البلدان النامية . وفي هذا الصدد لا بد لنا أن نسجّل خيبة أملنا لأن اتفاقية بازل التي اعتمدت في آذار/مارس ١٩٨٩ لم تتناول كل القضايا التي تهمنا جميعا والمتعلقة بهذا الموضوع . وعلى سبيل المثال لا تكفي هذه الاتفاقية فيما يتعلّق بحظر نقل هذه النفايات عبر الحدود ، وذلك خلافا لما سعت إليه منظمة الوحدة الافريقية عندما قررت في قرار اتخذته مؤخرا أن التخلص من النفايات الخطرة جريمة في حق افريقيا وشعوبها . وبالتالي فإن ذلك القرار يطلب من الدول الأعضاء في منظمة الوحدة الافريقية ألا يدخلوا في اتفاقات من شأنها أن تسمح بالتخلّص من النفايات السامة والنفايات الأخرى الخطرة داخل حدودها .

ولما كانت البلدان النامية بصفة عامة تفتقر الى القدرة الفنية لضمان المراقبة الفعّالة والتخلّص من النفايات الخطرة فمن الضروري فرض حظر شامل على نقل هذه النفايات عبر الحدود ، وقد سنّت حكومتي - من جانبها - قوانين تحظر التخلّص من النفايات السامة على أراضي ليبريا وتفرض عقوبات لا تقل صرامة عن العقوبات الواردة في اتفاقية بازل لعام ١٩٨٩ . وفي محاولة إقليمية لإيجاد حلول لهذه المشكلة أوصت حلقة العمل التي عقدت في مونروفيا في المدة من ٨ الى ١٢ أيار/مايو ١٩٨٩ ، في جملة أمور ، بإنشاء مكتب لبلدان العالم الثالث لحماية البيئة ، له مهام محددة بوضوح .

وعلى السياق الأوسع ، يؤيد وفدي الاقتراح الذي قدمه رئيس الوزراء راجيف غاندي في مؤتمر القمة لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في بلغراد ، بإنشاء صندوق لحماية الأرض . كذلك فإننا نؤيد اقتراح رئيس وزراء نيوزيلندا الذي قدمه في بيانه أمام الجمعية العامة بإنشاء مجلس لحماية البيئة داخل منظومة الأمم المتحدة . هذان الاقتراحان جديران الآن بالدراسة الجادة ، في الجمعية العامة .

وأخيرا ، فنظرا الى أن البلدان المتقدمة النمو هي المصدر الرئيسي لتدهور البيئة فمن العدل والإنصاف أن تتولى هذه البلدان المسؤولية الأكبر عن حماية البيئة العالمية بما في ذلك توفير الموارد الكافية لذلك الغرض .

وفي هذا الصدد ، يجب على البلدان المتقدمة النمو أن تضع البرامج الاستثمارية وبرامج المساعدة الإنمائية لبلدان العالم الثالث على نحو يكفل التنمية المتواصلة لهذه البلدان دون أن تتحمل أية أعباء إضافية . كما يجب على البلدان المتقدمة النمو ألا تفرض أي شكل من الشروط البيئية على تحويلات الموارد الى البلدان النامية .

وحتى اختتم ملاحظاتي بشأن هذه النقطة ، اسمحوا لي أن أشير الى أن مسألة البيئة تتجاوز قضية النفايات السامة . فهناك أيضا قضايا تتعلق بطبقة الأوزون وتأثير الدفيئة والتصحّر ، وهذه مجرد أمثلة قليلة ، تبرر الاهتمام العاجل من جانب المجتمع الدولي . ولهذا ينبغي للمؤتمر الدولي المعني بالبيئة والتنمية المقترح عقده في عام ١٩٩٢ ، أن يتناول هذه القضايا على نحو واسع .

ولئن كان المجتمع الدولي قد شهد في الآونة الأخيرة تغيّرا في العلاقات بين الدولتين العظميين فإن تخفيف حدة التوتر والتحسّن في المناخ السياسي الناشئين عن هذا التغيّر ، لم يظهر فيهما أية علامة لتخفيف المحنة الاقتصادية الباعثة على اليأس في البلدان النامية . فمستويات المعيشة في بلدان العالم الثالث آخذة في التدهور نتيجة للمناخ الاقتصادي المعادي الراهن الذي يتميّز بصفة أساسية بالعبء الساحق للدين الخارجي ، والانخفاض الشديد في أسعار السلع الأساسية وتدهور معدلات التبادل التجاري ، وتزايد الإجراءات الحمائية التي تفرضها البلدان المتقدمة النمو .

فمن غير المعقول في نظرنا أن يعاني أكثر من بليون شخص في عالمنا اليوم ، بشكل مزمن ، من سوء التغذية ، وأن يموت ما بين ١٣ و ١٨ مليون شخص منهم كل عام بسبب الجوع والمجاعة ، وأن يكون ٤٠ في المائة من هؤلاء من الأطفال . ولا يقل خطورة عن ذلك أن عددا مماثلا من الناس تقريبا يعانون من الأمّية في هذا الوقت من القرن العشرين .

وهذه المشاكل ـ كما نعلم ـ لا تعود الى مجرد نقص الموارد ، بل هي راجعة بقدر أكبر الى استمرار النظام الاقتصادي الدولي غير العادل الذي يبدو أنه يزدهر على الاستغلال والتوزيع غير المنصف لموارد العالم .

وإلا فكيف نفسر الظاهرة الحالية لكون البلدان النامية أصبحت محولا صافيا للموارد الى البلدان المتقدمة النمو ؟ ووفقا للتقرير السنوي لعام ١٩٨٩ الصادر عن البنك الدولي ، فإن النقل الصافي للموارد الى البلدان المتقدمة النمو ، الذي بلغ ١٠,٢ بليون دولار في عام ١٩٨٤ ، وصل الى رقم مذهل هو ٥٠ بليونا من الدولارات حاليا ، في الوقت الذي يقدر فيه اجمالي رصيد المديونية ب ١,٣ تريليون دولار .

وفي الوقت نفسه يبدو أن بلدان الشمال الصناعية المتقدمة النمو ، في الشرق والغرب على السواء ، مهتمة أساسا بتدعيم سيطرتها القوية بالفعل على الاقتصاد العالمي . ولم يقتصر الأمر على أن هذه الاقتصادات قد سجلت نموا مستمرا عبر العقد الماضي ، بل إن هذه البلدان قد شرعت الآن في اصلاحات واسعة النطاق تهدف الى زيادة تكاملها . كما أن فكرة بريسترويكا الجديدة التي تتبناها أوروبا الشرقية توفر الأساس لإقامة علاقات أوثق باقتصادات السوق الحرة في الغرب ، وقريبا من المرجح أن تصبح مجموعة السبع مستعدة للتوسع صوب الشرق . وفي الوقت ذاته ، دخلت كندا والولايات المتحدة في اتفاق للتجارة الحرة ، في حين تتحرك اوروبا الغربية بشبات لكي تصبح سوقا واحدة في عام ١٩٩٢ .

ماهي مدلولات كل هذا الاندماج في الشمال ؟ هل تبشر هذه التحركات وغيرها في البلدان المتقدمة النمو بصورة جديدة لتوسيع أسواق السلع الاساسية والمنتجات الصناعية القليلة العدد التي تنتجها البلدان النامية ؟ أم أنها تبشر بمزيد من الاتجاهات الحمائية ضد البلدان النامية في الشمال على نطاق أكثر اتساعا من ذي قبل ؟

هذه الشواغل التي تقلق وفدي غير صادرة عن أية رغبة في المواجهة ؛ كلا أبدا . فالواقع أن ليبريا تؤثر دوما الحوار والتعاون على النزاع والصراع . لا بل إن شواغلنا ناجمة عن حالة الجمود الحالية في المفاوضات العالمية ، الأمر الذي يجعل

احتمالات أي حل للمشاكل الاقتصادية الحرجة التي تواجه البلدان النامية بعيد المنال وغير مؤكد .

ولهذا السبب يؤيد وفدي كل التأييد دعوة منظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز من أجل استئناف الحوار بين الشمال والجنوب للتصدي لهذه المشاكل .

وانتظارا لاستئناف ذلك الحوار ، نعتقد ، مع ذلك أنه سيتعين على بلدان الجنوب أن تدرك ، وسأستخدم كلمات المعلم جوليوس نيريري ، رئيس لجنة الجنوب :

"إن حكومات الجنوب وشعوبه هي المسؤولة الوحيدة عن تنمية الجنوب وحرية الجنوب" .

وفي هذا الصدد يرى وفدي أن الوقت قد حان للبلدان النامية لكي تفي بالتزامها الواضح تجاه التعاون بين الجنوب والجنوب بروح من الاعتماد الجماعي على النفس ، حتى في تعاملاتها مع الشمال .

وعلى هذا الأساس ترحب ليبريا أيضا بقرار دول منطقتنا وضع إطار افريقي بديل للتكيف الهيكلي ، يتفق وحالتنا . فلا شك أن هذا النهج سيكون مفيدا لمناطق أخرى في جعل التكيف الهيكلي أكثر سلامة .

لا يسعني أن أنهي هذا الجزء من بياني ، مع ذلك ، دون الإشادة بالأمم المتحدة لجهودها الدؤوبة من أجل تحسين مستوى معيشة الشعوب في جميع أنحاء العالم . ومن هنا فإننا نرحب بقرار عقد دورة استثنائية للجمعية العامة في نيسان/أبريل ١٩٩٠ للنظر في وضع استراتيجيات لإعادة تنشيط النمو الاقتصادي ولاسيما في البلدان النامية . وسيتبين بالتأكيد أن هذه الدورة مفيدة في الاستعدادات الجارية لعقد الأمم المتحدة الرابع للتنمية .

وبدخولنا العقد الأخير من القرن العشرين ، تواجه البشرية تحديات ، قديمة وجديدة ، تقتضي ليس أقل من العمل المتضافر للمجتمع الدولي . إن استمرار الأزمة الاقتصادية في البلدان النامية والتهديدات الموجهة للسلم وتزايد إساءة استعمال المخدرات وسائر الآفات الاجتماعية وارتفاع مد العنصرية وانتهاك حقوق الانسان ، حتى في البلدان المتقدمة النمو ، والتلويث الزائد للبيئة ، كل هذه المشاكل يمكن أن تُحلّ على أفضل وجه لو عولجت من خلال التعاون الدولي على الأصعدة كافة .

وفي هذا السياق ستبقى الأمم المتحدة ، أيا كانت عيوبها ونقائصها ، أفضل محفل ووسيلة لتنسيق الجهود الوطنية من أجل تحقيق السلم الدائم والتنمية القابلة للاستمرار في عالمنا .

وبالتالي فإننا نؤكد من جديد التزامنا الكامل بتعزيز هذه المنظمة حتى نساعد في جعلها أكثر فعالية في سعيها لتحقيق أهدافها وغاياتها في السنوات المقبلة .

السيد سيميدو (غينيا - بيساو) (تكلم بالبرتغالية ، الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد) : سيدي الرئيس ، إن انتخابكم لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة مصدر ارتياح كبير لبلدي ، غينيا بيساو .

ذلك أن خصالكم بوصفكم دبلوماسيا محنكا حكيما ومعرفتكم الواسعة بمنظومة الأمم المتحدة ومشاكل العالم الرئيسية تضمنان لنا قيادة مستنيرة لأعمال هذه الدورة .

ويسعدنا أن الاختيار الجماعي للمجتمع الدولي قد وقع هذا العام على ممثل نيجيريا التي تربطها بغينيا بيساو رابطة خاصة من الصداقة والاخوة والتعاون . واسمحوا لي أن أؤكد لكم تعاوننا الكامل .

إن العمل الممتاز الذي أنجزه سلفكم ، السيد دانتي كابوتو ، جدير بتقديرنا الكامل وشكرنا .

وأود أن أنوّه تنويها خاصا بالأمين العام لمنظمتنا السيد خافيير بيريز دي كوييار لقيادته الابداعية الحصيفة للأمم المتحدة وإسهامه الشخصي في تعزيز دور المنظمة ومكانتها .

يوضح تقرير الامين العام عن أعمال المنظمة بالتأكيد مدى تعقد المشاكل التي لاتزال تواجه العالم ، لكنه يبين أيضا الجهود التي بذلتها الامم المتحدة على مدى العام الماضي لتوطيد عملية إقرار السلم الجارية في بعض مناطق العالم . والإقلال من المخاطر والصراعات الملتهبة في مناطق أخرى من العالم كما أنه يتحدث أيضا عن المبادرات المحددة الرامية الى تعزيز التعاون الدولي فيما يتعلق بالسلم والامن والتنمية .

لقد تميز العام الماضي بأحداث ذات أهمية كبرى بالنسبة للجنس البشري تؤكد عمق التغيرات التي طرأت على العالم في الأعوام الأخيرة .

وفي هذا السياق ، يعد بدء تنفيذ قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) الخاص باستقلال ناميبيا بلا شك أبرز الأحداث في الحياة السياسية العالمية . وهو حدث تتجاوز آثاره حدود ذلك البلد الافريقي .

ان استقلال ناميبيا سيكون بمثابة مرحلة حاسمة في عملية التحرير الكامل للقارة الافريقية وبشيرا ببدء حقبة جديدة في نضال شعوب الجنوب الافريقي لإقرار سلم دائم وتهيئة مناخ من الثقة والتفاهم والتعاون في المنطقة .

إن عملية الحوار التي بدأت بالفعل في انغولا وموزامبيق بفضل الانفتاح والرغبة الواضحة في السلم اللذين أبدتهما حكومتا هذين البلدين ، جديرة بالتأييد الإجماعي .

هناك أمثلة عديدة في التاريخ المعاصر للتضامن الدولي والعمل المشترك للوفاء بمتطلبات البشرية ومصالحها المشتركة خاصة عندما تكون هذه التطلعات والمصالح مرتبطة بالسلم والأمن الدوليين .

إن التطورات الإيجابية في المناخ السياسي العالمي إنما هي ، الى حد كبير ، نتيجة لإدراك أن المصلحة المشتركة هي في التكافل والاندماج المتزايدين في العالم .

إن الانفراج بين الدولتين العظميين والاتجاه صوب الحلول السلمية الدائمة ، وإجراء الحوار ، وتغليب الوئام على المجابهة واستخدام القوة ، وكذلك سيادة

القانون في تسوية المنازعات بين الدول ، لها الآن الباع الأطول في هيكلة العلاقات الدولية في نهاية هذا القرن .

وهكذا ، نلاحظ بارتياح التقدم المشجع الذي أحرز في حسم قضيتي الصحراء الغربية وكمبوتشيا والعمل على التسوية الختامية للنزاع بين ليبيا وتشاد .

إن التضامن في النضال من أجل الحفاظ على البيئة أو ضد بعض الآفات المدمرة مثل الارهاب والمخدرات لبادرة ايجابية تسمح بتصور جديد للمستقبل .

لكننا إذ نتكلم عن المستقبل ، علينا أن نأخذ في الاعتبار العقبات السلبية الحالية التي لاتزال تثقل كاهل البشرية كل يوم .

إن استمرار وجود الفصل العنصري في جنوب افريقيا ، والقمع في فلسطين والمجابهات بين الطوائف في لبنان والحالة المأسوية في تيمور الشرقية والتوترات التي مازالت تحيط بمناطق أخرى من العالم خاصة في شبه الجزيرة الكورية وأفغانستان وقبرص وكذلك بقايا معاقل الاستعمار في بعض المناطق لاتزال كلها ، لسوء الحظ ، أمورا تثير بالغ قلق المجتمع الدولي ، وتلك الأمور يجب أن يضاف اليها المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على كثير من بني البشر .

لايزال القضاء على الفقر المدقع والبؤس من العالم والوفاء بالاحتياجات الانسانية الأساسية مثل مقومات الصحة وبنائها وحفظها ، والتعليم والإسكان يشكلان تحديين رهيبين للأفراد والدول بل والمجتمع الدولي بأسره . فالغالبية الساحقة لسكان العالم تواجه يوميا بالمرض وأوجه العجز نتيجة لظروف الحرمان البالغ .

فافريقيا ، على سبيل المثال ، أكثر فقرا اليوم عما كانت عليه منذ ٢٠ عاما ويتنبأ البنك الدولي باستمرار هذا التدهور على مر السنوات العشر القادمة .

ووفقا لما تراه منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة ، فإنه إذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه ، فسيستمر التدهور في نصيب الفرد من الانتاج الغذائي حتى عام ٢٠١٠ . وسينقص الاكتفاء الذاتي الغذائي في افريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٨٥ في المائة إذ سيزداد العجز في البقول من ٢٠ مليون طن الى ١٠٠ مليون طن

وستصل واردات الغذاء - بالأسعار الثابتة - الى ٢,٥ بليون دولار ، وهو ما يعادل ضعف المبلغ المتصور للصادرات الزراعية .

وماذا يمكن أن يقال عن المديونية وما لها من عواقب ضارة على اقتصاداتنا؟ إن تكاليف خدمة ديون البلدان النامية قد تجاوزت بقدر كبير جدا تدفق رأس المال الأجنبي ، وهي حالة سوف تزداد سوءا ما لم تتخذ تدابير عاجلة لعكس هذا الاتجاه . فالتردي المستمر لأسعار منتجات بلداننا في الأسواق الدولية يشكل عقبة كؤود في طريق جهودنا الانمائية .

لذا ، من المنطقي أن تكون قضية التنمية محور شواغل المجتمع الدولي ويجب ألا ينظر اليها بعد ذلك على أنها مجرد "مساعدة" فقط .

ولابد من تحليل مشاكل التنمية في شكل تدابير محددة تضمن الحد الأدنى لمستويات المعيشة والتقدم للجميع وذلك عن طريق النمو المطرد وتشجيع التفاعل المفيد بين اقتصادات البلدان النامية والمتقدمة .

هذه حقا حتمية رئيسية من حتميات عصرنا ومن المستلزمات الرئيسية للتوكيد التام لحقوق الانسان السياسية والاقتصادية والثقافية . إن اتخاذ تدابير ملائمة تتصف بالشجاعة لحل مشاكل البلدان النامية الاقتصادية والاجتماعية هو في الواقع أولوية حقيقية وحل هذه المشاكل يتطلب الآن أكثر من أي وقت مضى ، القضاء على مسبباتها الأساسية .

وفي هذا السياق ، من الضروري التأكيد على الحاجة الى إيجاد تعايش جديد بين الدول يقوم على أساس التضامن والتبادل ، وهي شركة يدخل فيها كل منا بوعي كامل في عالم لم تكن فيه قدرة قلة من الدول ذات الاقتصاد القوي على التأثير سلبا أو إيجابا في مستقبل الجنس البشري كبيرة أو حقيقية مثلما هي الآن .

يتطلب هذا التعايش أن تزال نهائيا الفجوة النفسية القائمة بين البلدان الشمالية والبلدان الجنوبية ، ويُجرى حوار عالمي بنّاء بشأن أي مسائل ذات أهمية حيوية للجنس البشري بأسره . لكن ، كما قال اميلكار كابرال ، "علينا أولا أن نضمن بقاءنا ، لكي نتعايش" . والتحدي الحقيقي ليس هو أن نكفل البقاء للسكان المحرومين ، بل أن نهيئ الظروف التي تضمن لهم حقوقهم الكاملة وحرياتهم الأساسية ، وكذلك ازدهار قدراتهم الخلاقة ، مما يمكّن هؤلاء السكان من أن يقرروا ، عن وعي وبشكل مسؤول ، أفضل طريقة لتحقيق تنمية تتفق وتطلعاتهم الحقيقية ومتطلبات عصرنا . ونحن نرى أن هذه العملية هي وحدها التي تمنحنا جميعا الحرية الحقيقية في نهاية المطاف ، لأنه ، في عصر كعصرنا ، سيؤثر أي تخلف علمي أو تكنولوجي أو اقتصادي لا محالة على حاضرنا ويضع مستقبلنا تحت رحمة الأقدار .

ستوفر لنا دورة الجمعية العامة الاستثنائية المكرسة للتعاون الدولي والمقرر عقدها في عام ١٩٩٠ ، إطار العمل المناسب من أجل التفكير المشترك بشأن أفضل السبل لاستئناف حوار عالمي بناء بشأن مسائل التنمية . ونحن نتوقع التفهم والالتزام من جانب البلدان المتقدمة النمو ، لكي تجعل من الممكن أن نضفي دينامية جديدة على العلاقات الاقتصادية الدولية .

يجب أن يتجلى في الاستراتيجية الانمائية الدولية لفترة التسعينيات ، التزام ورغبة وإرادة المجتمع الدولي بأسره بأن نجعل من العقد القادم فترة تغييرات فعالة تفضي الى النهضة الاقتصادية لبلدان العالم الثالث . وبذلك تستطيع البشرية آنئذ استهلال الألف سنة القادمة على أسس جديدة ، وتصحيح الاختلالات التي خلقتها التنمية غير المنصفة في العالم في القرن العشرين .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن نركز الأضواء الآن على دور الأمم المتحدة ، وهو دور لا يمكن الاستعاضة عنه في السعي الدائم من أجل السلم ، وتعزيز التعاون والتنمية الدوليين . وقد أدت النتائج التي حصلنا عليها من تنفيذ هذه المهمة الى أن تصبح المنظمة الآن أكثر مصداقية وفعالية ، وتحظى بثقة البشرية . إن تعزيز الأمم المتحدة هو أوضح تعبير حقيقي عن الطابع الفريد الذي تتميز به تطلعات البشرية ووحدة هذه

التطلعات ، ويدل ذلك على أن التعددية ، التي لا يمكن حقا بدونها حل أي مشكلة عالمية ، هي ضرورة حيوية مثلما كانت دائما . ونحن على ثقة من أننا سوف نحقق دوما المزيد من النتائج الرائعة في سعينا من أجل السلم ، والأمن العالمي ، والتنمية .

إن مسيرتنا المشتركة على هذا الدرب هي الخيار الوحيد أمام البشرية الذي تتوافر له مقومات البقاء والنمو . يجب علينا أن نتحلى بالشجاعة لكي نسلك ذلك الدرب إذا أردنا حقا بناء مستقبل أكثر ازدهارا وإنصافا ، وأن نتكيف مع عالمنا بالمحافظة عليه على نحو أفضل من أي اعتداء على توازنه وإمكانات رفاهيته . لذلك يتعين على البلدان الغنية والبلدان الفقيرة أن يشيِّدا سويا انسانية جديدة تؤكد رغبتنا المشتركة وعزمنا جميعا على أن نجعل من التغييرات الحالية الضرورية للغاية ، تغييرات لا رجعة فيها من أجل بناء نموذج جديد من العلاقات بين الدول ينبني على رؤية عالم يزداد فيه التضامن .

السيدة موبيوندا (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اسمحوا لي أن أبدأ بالاعراب عن خالص تهاني وفدي للسيد غاربا على انتخابه بالإجماع لرئاسة الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة . إن انتخابه لذلك المنصب الرفيع لهو شهادة واضحة على ما اشتهر به على نطاق واسع من فهم عميق للعديد من المشاكل المعقدة التي تحيق بالجنس البشري الآن . فهو يمثل بلدا صديقا محبا للسلام كان لزامبيا ودول المواجهة الاخرى معه جهود مشتركة لإحلال السلم في الجنوب الافريقي . ولهذا يسعدنا أن نراه في ذلك المركز الحساس .

ونود أن نشيد بسلفه ، السيد دانتي كابوتو وزير خارجية الارجنتين السابق ، إشادة يستحقها عن جدارة للطريقة البارعة التي أدار بها مداولات الدورة الثالثة والاربعين للجمعية العامة . لقد تبوأ منصبه في وقت عصيب للغاية أثناء التطورات التي حدثت في الجنوب الافريقي . ونحن نتمنى له التوفيق في مساعيه الجديدة .

ونود أن نعرب أيضا للأمين العام لمنظمتنا ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ، عن عميق تقدير زامبيا لجهوده المتواصلة والتزامه بالحل السلمي للصراعات الدولية . ونتمنى له النجاح في مهمته النبيلة والصعبة .

إننا نجتمع اليوم إزاء خلفية مفعمة بالآمال الكبار والتوقعات العظيمة لنجاح التعددية التي تتسم بأهمية حيوية لرفاه الجنس البشري . وكان لمناخ التعاون والتراضي بين الدولتين العظميين آثاره العالمية ، إذ أنه يبشر بالخير فيما يتعلق بإزالة التوترات على نحو تدريجي . ونحن نتطلع الى نهاية عصر الحرب الباردة التي تميزت بسباق تسلح لم يسبق له مثيل .

إذ نقترب من العقد الأخير من هذا القرن ، الذي شهد - فيما شهده - حربين كبريين مدمرتين ، ينبغي أن نوجه جهودنا لكي نضمن أننا نرسي أساسا راسخا لإزالة جميع أسلحة التدمير الشامل في نهاية المطاف .

يجب أن تحتل مسألة تحديد الأسلحة ونزع السلاح أولوية قصوى إذا كان لنا أن نتجنب محرقة نووية يمكن أن تندلع دون قصد نتيجة لخطأ في التقدير . وهناك أيضا أسباب أخرى قاهرة تؤيد إنهاء سباق التسلح ، وأحد هذه الأسباب هو أن موارد العالم المحدودة لا يمكن أن تتحمل زيادة انتاج وتحسين منظومات أسلحة التدمير الشامل الى الأبد . ومن نافلة القول أن العالم ، ولاسيما البلدان النامية ، سوف يجني الكثير من إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية . وفي هذا الصدد ، نرحب بالجهود الحالية من أجل إجراء تخفيض ، ليس فقط في مستويات الأسلحة النووية لدى الدولتين العظميين ، وإنما أيضا في مستويات القوات التقليدية في أوروبا . ونحن نرحب أيضا بالمبادرات التي طُرحت مؤخرا لوقف انتاج الأسلحة الكيميائية . ويحدونا الأمل في أن تؤدي هذه الجهود الى الإزالة التامة لجميع الأسلحة النووية من على سطح المعمورة .

وعلى مقربة منا ، يلوح شيء من الأمل في إنهاء الحالة الاستعمارية في ناميبيا . فبعد ما يزيد على قرن من الاستعمار ، يجري الآن تنفيذ خطة التسوية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) . لكن تنفيذ خطة التسوية هذه ما زال مبعث قلق كبير للمجتمع الدولي ، إذ لا تزال هناك مشاكل تتصل بتنفيذ القرار باقية دون حل مع أن الانتخابات ستجرى بعد أقل من أربعة أسابيع .*

وقد بينا مرارا ، في هذه الجمعية وفي غيرها من المنابر ، أن لدى جنوب افريقيا نوايا أثيمة في ناميبيا ، تهدف إلى حرمان المنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية (سوابو) من الفوز في الانتخابات ، ذلك الفوز الذي تستحقه عن جدارة . وليس سرا أن جنوب افريقيا تعتزم الإبقاء على نفوذها في ناميبيا بأن تنتحل لنفسها دورا في وضع دستور دولة ناميبيا الجديدة ، بأن تضمن أن (سوابو) لن تحصل على أغلبية الثلثين المطلوبة . وينبغي النظر إلى ممارسة الإرهاب ضد أنصار (سوابو) على نطاق واسع ، ولا سيما في ناميبيا الشمالية من قبل عناصر الكوفوت ، كمحاولة من محاولات جنوب افريقيا اليائسة لتحقيق ذلك الهدف - وهي بلا شك الركلة الاخيرة من قدم حصان يحتضر .

ويؤكد اغتيال عضو بارز في منظمة (سوابو) وهو السيد أنتون لوبوفسكي في وندهوك قلقنا الذي أعربنا عنه بشأن توفير الأمن لقيادة سوابو . ولا تصلح عناصر المحافظة على الأمن في ناميبيا الموجودين حاليا ، بحكم تدريبهم وخلفياتهم ، لحماية زعماء (سوابو) . ولا بد أن يكون واضحا أنه إذا استمر اغتيال زعماء (سوابو) ، فإن تنفيذ العملية الواردة في قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) سيكون محفوفا بالمخاطر . ونحن ندعو الأمين العام إلى اتخاذ تدابير عاجلة لحسم هذه المشكلة .

وتقضي خطة التسوية ، بتسريح جميع القوات العسكرية وشبه العسكرية والقوات المؤلفة من المدنيين ، وقوات الكوماندوز والقوات العرقية ، وحل تنظيماتها

---

* عاد الرئيس إلى مقعد الرئاسة .

القيادية . ومما يؤسف له ، أن جنوب افريقيا لم تتقيد تماما حتى الآن بمقتضيات القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) ، وهيأت بذلك مناخا لعدم الارتياح والريبة ، الامر الذي لا يساعد على إجراء انتخابات حرة ونزيهة في ناميبيا . ونود أن نؤكد من جديد أن الفشل في تنفيذ القرار ٤٣٥ (١٩٧٨) في صيغته الاصلية المحددة ، يمكن أن يلطخ بشكل خطير صورة الامم المتحدة ، التي ستجرى الانتخابات في ناميبيا تحت اشرافها ورقابتها .

إن جدية جنوب افريقيا سوف توضع موضع الاختبار في ناميبيا . وسلوكها أثناء العملية الانتخابية سيحدد ما إذا كانت وعودها بإنهاء الفصل العنصري قابلة للتصديق من جانب المجتمع الدولي .

وينبغي أن تتأكد الامم المتحدة من إلغاء جميع القوانين التمييزية والتقييدية المتبقية في ناميبيا ، على النحو الوارد في خطة التسوية . وبالمثل ، ينبغي أن يتفق قانون الانتخاب وإعلان الجمعية التأسيسية مع أحكام قراري مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) و ٦٤٠ (١٩٨٩) تمشيا مع المعايير المقبولة دوليا ، بحيث يمكن لشعب ناميبيا أن يمارس بحرية حقه في تقرير المصير وفي الاستقلال الوطني . والواقع ، أن الامين العام قد ذكر في تقريره الشامل إلى هذه الدورة أنه "لا تزال هناك مشاكل خطيرة يتعين التغلب عليها" . (A/44/1 ، ص ٤)

ونود أن نؤكد من جديد أن الامم المتحدة تتحمل مسؤولية مباشرة تجاه ناميبيا حتى الاستقلال . ولهذا السبب ، تقتضي الضرورة المطلقة أن توفر الجمعية العامة الموارد المالية الضرورية لتمكين مجلس ناميبيا من تنفيذ برنامج عمله في عام ١٩٩٠ حتى تحقيق الاستقلال . والواقع أن من واجب الامم المتحدة ، في هذا الصدد ، أن تعبئ الموارد اللازمة لمساعدة ناميبيا أثناء الفترة الانتقالية وما بعدها .

ولا بد من التأكيد على أن ناميبيا حديثة الاستقلال ستكون بحاجة إلى المزيد من المساعدة في إدماج مختلف الوحدات العسكرية في قوة الدفاع الوطنية . ونعتقد ، في هذا الصدد ، أن فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال يمكن أن يقوم بدور لضمان الإدماج المنظم . ولهذا ندعو الامم المتحدة إلى أن تنظر في الاحتفاظ ببعض

العناصر العسكرية من فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال بعد الاستقلال لهذا الغرض .

ولم يتغير شيء في جنوب افريقيا ، بالرغم من الاعلانات التي صدرت مؤخرا عن القيادة الجديدة ، ومنها ما صدر بالامس . فما زال نظام الفصل العنصري الذي أدانته الامم المتحدة بحق بوصفه جريمة ضد الإنسانية على حاله ، ولا توجد دلائل واضحة حتى الآن تشير إلى الإلغاء الفوري للفصل العنصري . وما برح نيلسون مانديلا وكثيرون غيره من السجناء السياسيين رهن الاعتقال في جنوب افريقيا . وما زال قانونا مناطق الجماعات وحالة الطوارئ نافذي المفعول .

ويجب على نظام بريتوريا ، من أجل تحقيق التغيير السلمي في جنوب افريقيا ، أن يدخل على وجه السرعة في حوار جدي مع القادة الحقيقيين للأغلبية السوداء . وتحقيقا لهذا الغرض ، ندعو نظام بريتوريا إلى القيام بما يلي : الإفراج عن جميع السجناء السياسيين ، وليس قلة منهم فحسب ، بدون قيد أو شرط ، ورفع الحظر المفروض على المؤتمر الوطني الافريقي ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا وسائر المنظمات السياسية في جنوب افريقيا ، وضمان عودة جميع المنفيين السياسيين إلى بلادهم دون عقبات ، ورفع حالة الطوارئ ووقف فرض العقوبات والاحتجاز السياسي ، وسحب الجيش من المدن .

وترد هذه المطالب في وثيقة بالغة الاهمية اعتمدتها اللجنة المخصصة المعنية بالجنوب الافريقي التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، التي اجتمعت في هراري بزمبابوي في أيار/مايو من هذا العام . وفي رأينا ، أن تلك الوثيقة هي المخطط الاساسي لإنهاء الفصل العنصري سلميا .

لقد قيل الكثير حول جدوى الجزاءات الاقتصادية ضد جنوب افريقيا . وفي تقديرنا أن الجزاءات المالية والاقتصادية المفروضة الآن ضد جنوب افريقيا تحدث أثرها المنشود . ونود في هذا الصدد ، أن نعرب عن تقديرنا للبلدان التي قامت بصورة فردية بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ونحثها على مواصلة فرضها حتى استئصال الفصل

العنصري تماما . كذلك نناشد البلدان التي تعارض ، لمصالح أنانية ، فرض جزاءات ضد جنوب افريقيا ، أن تعيد النظر في موقفها ، لأن البديل هو قيام صراع دموي مسلح ، لن يكون في صالح جميع الدول المحبة للسلام . كما نود أيضا أن نناشد المجتمع الدولي أن يتقيد بصرامة بالحظر المفروض على شحن الأسلحة بمقتضى قرار مجلس الأمن ٤١٨ (١٩٧٧)، والحظر على شحن النفط إلى جنوب افريقيا الذي تفرضه الأمم المتحدة . إذ لا يمكن ترجيح كفة المصالح الاقتصادية على حقوق الإنسان .

إن الفصل العنصري هو السبب الأساسي للتوتر والصراع في الجنوب الافريقي . وفي معرض الدفاع عن الفصل العنصري ، عمدت جنوب افريقيا على مدى السنين إلى ارتكاب أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار ضد دول خط المواجهة وغيرها في منطقتنا . وقد قامت بذلك عن طريق العمل العسكري المباشر . واستخدام العناصر العميلة مثل عصابات يونيتا في أنغولا ، وعصابات رينامو في موزامبيق . وفي نشرة صدرت مؤخرا عن منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة ، قدرت التكلفة الإجمالية للعدوان وزعزعة الاستقرار في المنطقة حتى الآن بمبلغ ٤٦ بليون دولار أمريكي .

ونتيجة للأعمال العسكرية المباشرة التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد أنغولا وموزامبيق ودعمها لمجموعات قطاع الطرق ، التمس آلاف اللاجئين من هذين البلدين الملاذ في زامبيا وغيرها من البلدان المجاورة . وكانت زامبيا أيضا ، حتى وقت قريب ، ملاذا لآلاف اللاجئين من ناميبيا ، ومعظمهم عاد إلى بلاده بمقتضى أحكام قرار مجلس الأمن ٤٣٥ (١٩٧٨) .

ونشدد على أن زامبيا ، بالرغم من مواردها المحدودة ، ستظل تعمل على توفير المأوى والملاذ لاخواننا واخواتنا المشردين ضحايا عدوان نظام الفصل العنصري . والمقدر حتى الآن أن عدوان جنوب افريقيا أدى إلى مصرع ١,٢ مليون نسمة . ولذلك ، فإننا ندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة توفير المساعدة المادية والدبلوماسية لدول خط المواجهة والدول الافريقية المستقلة في المنطقة - حتى تتمكن من مواجهة الآثار الناجمة عن أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي ترتكبها جنوب افريقيا .

وزامبيا ترحب بجهود الوساطة التي تبذل حاليا لاقرار السلام في أنغولا وموزامبيق . ونعتقد أنه يمكن التوصل إلى حلول من أجل سلام دائم ، إذا توقف التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية لتلك البلدان . وتحقيقا لهذا الغرض ، فإننا نواصل مناشدتنا للإدارة الأمريكية بوقف كل مساعداتها لجماعة يونيتا ، حتى تصل جهود أنغولا من أجل المصالحة الوطنية إلى النتيجة المرجوة . وبالمثل ، ينبغي لجنوب افريقيا أن تكف عن تقديم المساعدة لعصابات رينامو في موزامبيق ، تسهيلا لجهود الوساطة الحالية التي تبذلها كينيا وزيمبابوي .

وقد حرصت زامبيا منذ استقلالها على إقامة علاقات صداقة مع البلدان المجاورة . فنحن نؤمن بأن حل المنازعات عن طريق الحوار يساعد على توطيد حُسن الجوار . وهذا يتمشى في الواقع مع ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على حل المنازعات الدولية بالوسائل السلمية ، بحيث لا يتعرض السلم الدولي أو الأمن أو العدالة للخطر . وكما يَعرِف الأعضاء ، فإن زامبيا وزائير تمكنتا بعد سنوات من الحوار من التوصل إلى تسوية ثنائية لنزاع طال عليه الأمد بشأن الحدود بينهما .

وفي الصحراء الغربية ، ما زلنا نؤيد الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لاجراء استفتاء يعطي الشعب الصحراوي حقه في تقرير المصير السياسي لبلاده .

وتعرب زامبيا عن ارتياحها للتطور الذي تشهده العلاقات بين تشاد والجماهيرية العربية الليبية . ونرحب بالاتفاق الذي تم توقيعه في الجزائر في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٩ وأسفر عن إقامة علاقات دبلوماسية بين البلدين المجاورين .

وفي الاماكن الاخرى من افريقيا ، فإننا نتابع باهتمام كبير مختلف الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوتر والصراع . وفي الشرق الاوسط ، فإن إحدى المسائل التي طال أمدها هي قضية فلسطين ، لب الصراعات في المنطقة . ولن يتحقق السلام في الشرق الاوسط ما لم تحظ مسألة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني بحل عادل . ولذلك فإن زامبيا تؤيد انعقاد المؤتمر الدولي للسلام بشأن الشرق الاوسط ، وأن تشترك فيه كل أطراف الصراع ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة . والانتفاضة الباسلة هي دليل واضح على أنه ما من شيء يمكن أن يوقف سعي الفلسطينيين من أجل الحرية والكرامة وحقهم في وطن لهم .

وفي لبنان ، فإننا ندعو إلى وقف الأعمال العدائية وانسحاب كل الجيوش الأجنبية بغية تهيئة مناخ يمكّن الشعب اللبناني من التوصل بنفسه إلى حل لمشاكله . وإلى أن يتحقق ذلك ، فإن زامبيا ترحب بجهود الوساطة التي تقوم بها جامعة الدول العربية .

وفي الخليج ، سكت صوت المدافع ، لكن وقف النار ما زال هشا لأن قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) لم ينفذ تنفيذا كاملا . ولا بد من بذل مزيد من الجهد من جانب المجتمع الدولي لإحلال سلام دائم في المنطقة . ولهذا فإننا ندعو الأطراف المعنية مباشرة إلى التعاون مع الأمين العام في جهوده المستمرة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن ٥٩٨ (١٩٨٧) .

وفي أفغانستان ، يبدو أن انسحاب القوات السوفياتية ، بدل أن يُفضي إلى مناخ ملائم لحل سلمي للمشكلة ، قد هيأ الساحة للإبادة الذاتية . إن الجراح الناجمة عن الصراع الذي طال أمده في ذلك البلد المضطرب قد تجاوزت التوقعات . ونحن نناشد كل من له نفوذ لدى أطراف الصراع أن يضطلع بدوره في خلق مناخ مؤد إلى التنفيذ الكامل لاتفاقيات جنيف .

وفي قبرص ، يجب أن نعمل لإزالة عدم الثقة ، التي هي السبب الجذري للوضع الراهن . وفي هذا الصدد فإننا نطالب بانسحاب جميع القوات الأجنبية من المنطقة لكي

يُمهد السبيل لنجاح المحادثات بين الطائفتين . وبالمثل ، ينبغي تشجيع الأمين العام لمنظمتنا على مواصلة جهود الوساطة التي يبذلها .

لقد شهدت كمبوتشيا سنوات طوال من الدمار والمعاناة ، وقد شجعنا الإعلان الذي صدر مؤخرا عن السلطات الفييتنامية المتعلق بالانسحاب الشامل لقواتها من كمبوتشيا . ونحن نهيب بالمجتمع الدولي ، ولا سيما الدول الأعضاء في منظمة دول جنوب شرق آسيا ، أن تضمن نجاح الجهود السلمية عن طريق اجتماعات جاكرتا غير الرسمية .

وفي شبه الجزيرة الكورية ، يجب أن نعمل على إزالة الحواجز الاصطناعية التي حالت ولأمد طويل دون إعادة توحيد الكوريتين . وفي هذا الصدد ، فإن وجود القوات الأجنبية في شبه الجزيرة يعد عقبة خطيرة في طريق الوصول إلى الحل السلمي للمشكلة الكورية . ونحن ندعو كل الأطراف المعنية أن تستفيد من تحسن المناخ السياسي الدولي لالتماس سبل لوضع حد لهذه المشكلة التي طال أمدها .

إن الحالة في امريكا الوسطى مصدر قلق كبير لكل شعوب العالم المحبة للسلام . وقد أيّدت زامبيا المبادرات السلمية التي قامت بها بلدان كونتادورا واتفاق اسكيبولاس الشاني الذي يهدف إلى ايجاد حل سلمي للمشاكل في أمريكا الوسطى . وكان اجتماع تيلا الذي عقد مؤخرا خطوة أخرى تخطوها شعوب المنطقة لحل مشاكلها بالوسائل السلمية . إن هذا الاجتماع الذي التمس المشاركة النشطة للأمين العام للأمم المتحدة ومشاركة منظمة الدول الامريكية ، يستأهل التأييد الكامل للمجتمع الدولي .

إن إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها أصبحت تشكل تهديدا اجتماعيا خطيرا . إن كارتل المخدرات ، وقد شجعه ما يجنيه من بيع المخدرات غير المشروعة ، قد أصبح له وضع الجيوش الخاصة ، وهو يهدد أمن البلدان المورّدة والمستهلكة على السواء . ولا بد للعالم أن يتخذ موقفا موحدا إزاء هذا التهديد ليجعل من المستحيل غَسْلُ أموال المخدرات والحيلولة دون وصول المخدرات إلى المستهلكين المعنيين . وفي هذا الصدد ، فإن زامبيا أصدرت تشريعا لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها .

وفي هذه الدورة ، لا يمكن للجمعية إلا أن تركز الانتباه على الحالة الاقتصادية الدولية الخطيرة . فالعلائم الإيجابية والمشجعة التي يشهدها المجتمع الدولي في

الميادين السياسية والعسكرية تتضارب مع الاتجاه السائد في العلاقات الاقتصادية الدولية .

وبالنسبة لغالبية شعوب العالم ، ما زالت مشكلة الديون الخارجية تشكل خطرا كبيرا على الرفاه الاقتصادي والاجتماعي . وفي العام الماضي ، تلقت البلدان النامية مبلغ ٩٢ بليون دولار من البلدان المتقدمة في أشكال مختلفة من المعونة الإنمائية . وقامت هذه البلدان ، بدورها ، بتحويل مبلغ ١٤٢ بليون دولار إلى البلدان المتقدمة لتسديد قروض قديمة ، مما أدى إلى نقل صاف للموارد المالية قدره ٥٠ بليون دولار للبلدان المتقدمة . إن اتجاه النقل العكسي هذا ما فتئ يزداد منذ عام ١٩٨٤ عندما ظهر للمرة الأولى ، وبلغة اقتصادية مُبسّطة ، فإن هذا الاتجاه يترجم إلى حياة من الفقر تجرد الإنسان من إنسانيته ، وإلى سوء تغذية ، ووفيات الأطفال والانحطاط الأخلاقي التي تواجه الكثيرين في بلدان العالم النامي .

وعلى مرّ السنين ، فإن العديد من البلدان النامية قد شرع في تنفيذ برامج متعددة لإعادة تشكيل اقتصاداتها مما حقق معدلات نمو إيجابية .

نشعر بالسعادة لأن تخفيض الدين قد قُبل بصورة واسعة باعتباره وسيلة تؤدي الى حل مشكلة الدين الحرجة . إلا أن تخفيض الدين وفقا لما توخته خطة برادي لم يتحقق بعد الى حد بعيد . والنتائج العملية لاتزال بعيدة المنال ، بسبب مشكلة عدم كفاية التمويل الناجمة عن عدم توافق الآراء على مدى تخفيض الدين الذي ينبغي أن تلتزم به البنوك التجارية والمؤسسات التمويلية الدولية . ومن الجليّ أنه يتعين على المؤسسات التمويلية الدولية أن تواصل القيام بدور رئيسي في عملية تخفيض الدين . وهذا لابد أن يتطلب موارد إضافية تتاح لهذه المؤسسات ليتسنى إضافة المبالغ المحتجزة لتخفيض الدين الى مستويات التدفقات المالية الحالية .

تقدر حكومتي الجهود التي بذلتها البلدان الدائنة لشطب بعض الديون المتبقية على البلدان النامية . وفي حالة زامبيا ، وفرّ هذا التدبير الدعم المالي الضروري الذي تمس الحاجة اليه لوضع حد أدنى لمستوى القدرة على الاستيراد وتخفيف عبء التكيف . وعلى الرغم من تقديم هذا الدعم ، فإن الحاجة لاتزال قائمة الى اتخاذ المزيد من تدابير تخفيض الدين لتنشيط التنمية المستمرة . هذا هو الأمر الواقع ليس بالنسبة لزامبيا وحدها ، بل بالنسبة لجميع البلدان التي أثقل الدين كاهلها .

إن مطالبة البلدان النامية بوصول أكثر تحررا الى أسواق البلدان المتقدمة النمو مازالت صحيحة كعهدها أبدا . وتمس الحاجة الى مزيد من الالتزامات الإيجابية لتحرير التجارة في إطار جولة أوروغواي بغية إتاحة فرص حقيقية للبلدان النامية لزيادة انتاجها وعائداتها التصديرية .

لا ينبغي أن يغيب عن البال أن الضعف النسبي في نمو انتاج البلدان النامية وتناقص العائدات من النقد الأجنبي اللذين يُعزيان الى إنكماش قدرتها على الاستيراد وهو الانكماش الناجم عن خدمة الدين وأسعار الصادرات المتردية ، كان لهما أيضا أثر غير مؤات متمثل في تقليل حجم التبادل التجاري فيما بينها . فقد تقلص حجم التبادل التجاري بين البلدان النامية من ٧,٨ في المائة من التجارة العالمية في ١٩٨١ الى ٥,١ في المائة في عام ١٩٨٧ . ويأتي هذا التطور السلبي في الوقت الذي تتخذ فيه ترتيبات تجارية تفضيلية لإقامة تكامل أفضل في بنى الانتاج الاساسية في البلدان

النامية كوسيلة للتحديث السريع لاقتصاداتها وتحسين وضعها في اقتسام العمل الدولي . وفي ضوء نشوء التكتلات التجارية الإقليمية الضخمة في البلدان الصناعية ، فإن هذا التقلص يهدد بزيادة تهميش دور البلدان النامية ، نظرا الى أنها تعتبر بالفعل أسواقا أقل أهمية للبلدان المتقدمة النمو .

والاتجاهات في أسواق السلع الاساسية ، كما تجلّت في الانهيار الاخير في أسعار القهوة وزيت النخيل والموز والالومنيوم والذرة الصفراء ، ليست مؤاتية على الإطلاق . ويرجع هذا الى عدد من العوامل ، بما فيها إيجاد بدائل والتقدم الاخير للعلم والتكنولوجيا ، التي تخفّض من الطلب على المنتجات الاساسية . ووفد بلدي يرحب بانشاء الصندوق المشترك للسلع الاساسية بوصفه وسيلة ناجعة لإضفاء الاستقرار على عائدات الصادرات من السلع الاساسية .

لا يفتقر المجتمع الدولي الى فرص ووسائل لشن هجوم عالمي على التخلف . ولدينا الفرص التي وفّرتها روح تعددية الاطراف التي نؤمن بها . ولاتزال الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة محافل لا غنى عنها للمفاوضات بشأن نظام للعلاقات الدولية متحرر وقادر على البقاء والاستمرار ، ليحكم التنمية المستمرة لجميع شعوب العالم . وتوفر تعددية الاطراف للمصالح الطابع المشترك ، أساسا يمكن أن تعتمد وتنفذ عليه الجهود المشتركة لمكافحة التخلف . ومن هذا المنطلق ، يرحب وفد بلدي بالاستعدادات الدائرة لعقد دورة استثنائية للجمعية العامة للامم المتحدة في نيسان/ابريل ١٩٩٠ ، تكرس للتعاون الاقتصادي الدولي ولوضع استراتيجية إنمائية دولية لعقد الامم المتحدة الرابع للتنمية ، وعقد مؤتمر الامم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، المقرر عقده في عام ١٩٩٢ .

ولدينا أيضا الفرص التي يوفرها التكافل المتعاظم بين اقتصادات العالم . ولايزال التكافل وسيلة صالحة لتوسيع الفرص الاقتصادية العالمية ، مما يتيح وقف الهدر الهائل الجاري الآن للموارد البشرية في البلدان النامية . كما أن التطورات السريعة في العلم والتكنولوجيا ، مقترنة بالتغيرات في عوامل المنح وقوى السوق ، توفر للاقتصاد العالمي مزايا نسبية تنطوي على منفعة الغالبية العظمى من البلدان

التي تواجه الآن بأزمة التخلف . ولتؤدي قوانين قوى السوق دورها فإن الأمر لا يستدعي سوى إرادة سياسية من جانب القوى العظمى في الاقتصاد العالمي .

وكما جاء في قرار الجمعية العامة الذي يؤيد النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، ينبغي تمكين البلدان النامية من المشاركة المجدية في الاقتصاد العالمي . فالأخطار السياسية والأيديولوجية والأخلاقية المتأصلة في الاختلالات العالمية الحالية تفوق مخاطر تمكين البلدان النامية من المشاركة التامة في صياغة السياسة الاقتصادية العالمية وإعطائها نصيبا أكبر في فرص التنمية الضخمة .

يوجد الآن إدراك واسع النطاق للدور الهام جدا الذي تقوم به البيئة الآمنة في بقاء البشرية وتطورها المستمر . وفي الواقع ، ينبغي بذل محاولات جادة للإنتاج دون تدمير . وفي هذا السياق ، سنّت زامبيا تشريعات تتصل بالبيئة . وتجعل هذه التشريعات من اللازم لواضعي السياسات ضمان الادماج الكامل لجميع المسائل المتصلة بالبيئة في خطط التنمية الوطنية .

ترحب زامبيا بالتعاون الدولي في القضايا البيئية ، لأن مختلف عوامل الضغط على البيئة والإضرار بها ذات طابع عالمي بصورة أساسية . وبهذه الروح ، تتطلع زامبيا الى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢ في البرازيل . ويحدونا الأمل أن يوفر المؤتمر خطوطا إرشادية على صعيد عالمي لصيانة التوازن بين الإنسان والطبيعة .

إن التعاون حديث العهد في تاريخ الإنسانية الطويل . وروح تعددية الأطراف الجريئة الآخذة في النشوء الآن ، بالإضافة الى تزايد هيبة الأمم المتحدة ودورها البناء في الشؤون العالمية ، أرست أساسا راسخا لنضال الإنسان الأسمى من أجل الوحدة والراحة والأمن والازدهار . ويود وفدي أن يغادر هذه الجمعية ولديه اقتناع راسخ بأن جميع البلدان ستستخدم هذا الأساس بحرص لحل المشاكل العالمية القائمة المتصلة بالسلم والديمقراطية والتخلف واستعمال المخدرات غير المشروع والاتجار بها وتدهور البيئة . ورؤساء الدول والحكومات والوفود الوطنية الذين سبقوني بالكلام يشاطروننا نفس الآراء .

أتمنى للدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة كل النجاح في مداولاتها .

السيد هيرست (أنتيغوا وبربودا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أنقل اليكم ياسيادة الرئيس التحيات الأخوية من شعبي وتهانئنا على إرتقائكم لهذا المنصب السامي . إن بلدكم نيجيريا وبلدي يرتبطان بروابط تاريخية وثقافية عميقة مما يؤكد على وجوب الدعم والتعاون المتبادلين . إلا أنني أؤكد لكم على دعم وفدي الذي لا يتزعزع ، نظرا لسجاياكم الشخصية وبعد النظر الذي تأتون به الى الرئاسة

إسمحوا لي هنا أن أعرب عن الشكر للسيد دانتي كابوتو ، الرئيس السابق ، على مهارته التي أدار بها مداولاتنا في العام الماضي . فإرشاداته كانت مشجعة للغاية ، ولابد أن أضيف أن النتائج التي خلصنا اليها كانت مرضية تماما .

أود أن أنقل شكر بلدي الخاص للأمين العام ، السيد خافيير بيريز دي كوييار ولأجهزة الأمم المتحدة للدعم المقدّم الى أنتيغوا وبربودا في أعقاب أفظع إعصار صب جام غضبه على الجزء الشرقي من منطقة البحر الكاريبي . لقد كانت الأضرار التي لحقت ببلدي هائلة ، ولكن استجابة المجتمع الدولي تؤكد من جديد ثقتي وثقة شعبي بفعالية أجهزة الأمم المتحدة و بالطبيعة الخيرة للإنسان .

ومنذ خمسين عاما ، أنزلت وحشية الحرب العالمية الثانية وآثارها المدمرة بالجنس البشري . ولنتذكر أن الأمم المتحدة قد أنشئت في نهاية هذا الحريق الهائل من أجل تعزيز السلم والأمن ، وأعادة البناء الاقتصادي ، وتقرير المصير . واليوم تلعب الأمم المتحدة دورا مركزيا في التعزيز المستمر للسلم والسعي الدائب صوب التنمية الاقتصادية ، وجهود إعادة البناء في كثير من البلاد حيث تعرقل الكوارث الطبيعية وغيرها من الكوارث من صنع الإنسان قدرتها على العمل .

وفي هذا العام ، في الوقت الذي يكافح فيه شعب أنتيغوا وبربودا للتغلب على آثار الإعصار المدمر ، ظهر سبب وجود الأمم المتحدة للعيان . ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق المساعدة في حالات الكوارث وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يستحقان ثناء عاطرا لما قدماه من دعم لبلدي وتعهد بالمساعدة المستمرة فور وقوع أخطار هذه الكارثة الطبيعية .

وهناك خطران مقلقان للغاية ، ولا يرحمان ، وهما من صنع الإنسان وينذران بلدي بالخطر ويهددان أقوى البلاد في نصف الكرة الأرضية وهما الإرهاب والاتجار غير المشروع بالمخدرات . ويسبب كلاهما قلقا عظيما لصانعي القرار في الجزيرتين التوأم اللتين يتألف منهما بلدي .

ومنذ أقل من عام حاول الجنود المرتزقة غزو جمهورية ملديف وفشلوا في ذلك . وهذا العمل الإرهابي الصارخ يهدد سيادة البلدان الصغيرة في كل مكان ، ويستنزف ، على نحو مستتر ، مواردنا المحدودة . ولا يمكن لبلدي أن يتحمل إنفاق إيراداته الشحيحة من العملة الأجنبية على شراء العتاد الحربي ، والخيار أمامنا ؛ هل نشتري

مزيدا من الجرارات ، أو ندخل التليفون في القرى النائية ، أو تقديم المنح الدراسية الى من يستحقها من شبابنا ، أو نصلح الطرق الثانوية لكي ينقل مزارعونا محاصيلهم الى السوق أو زيادة ميزانيتنا الدعائية لجذب الأعمال التجارية والزوار الى شواطئنا . ولكن الخطر الإرهابي المحدق يتطلب تحويل تلك المواد الشحيحة الى الإنفاق على البنادق والذخيرة والزي العسكري . إنه لخطر يجعلنا نتطلع الى الأمم المتحدة في طلب الدعم . وسينضم بلدي الى العشرات من البلدان الصغيرة في تقديم مشروع قرار اقترحته جمهورية ملديف بانشاء قوة على نمط قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام لنجدة أية دولة صغيرة بناء على طلب سلطتها الشرعية ، عندما تتعرض سيادتها لتهديد إرهابي .

وفي إقليمنا نحن ، شرقي منطقة البحر الكاريبي ، أنشأ ثمانية بلدان ، من بينها بلدي ، قوة أمن اقليمية توفر حماية أكبر مما يمكن للدولة العضو الواحدة أن توفره بقوتها الذاتية . ومع ذلك تؤيد أنتيغوا وبربودا نهجا أشمل مثل النهج الذي اقترحته جامايكا ، في مشروع قرار معروض على الأمم المتحدة فإنشاء وحدة متعددة الإطراف تحت رعاية الأمم المتحدة أكثر إغراء . فستملك هذه الوحدة القدرة على توفير المساعدة في الحالات التي تتطلب قدرات استخبارية وقطع خطوط التموين ، وهي قدرات تقع خارج نطاق قدرات نظام الأمن الإقليمي الحالي في منطقة البحر الكاريبي . إن مجرد استعداد كثير من البلدان الصغيرة ، وكثير من البلدان الجزرية النامية لتأييد هذا المفهوم ، دليل على الثقة المتزايدة بالأمم المتحدة .

وفي خلال الاسبوعين الماضيين أفاض كل رؤساء الدول من الأمريكتين الذين خاطبوا هذه الهيئة في شرح لعنة الاتجار غير المشروع بالمخدرات . وقد لاحظ رئيسا الولايات المتحدة وكولومبيا أن الخطر الذي تشكله كارتلات المخدرات على الديمقراطية خطر حقيقي وماثل . والخطر على سيادة بلدي ليس خطرا وهميا ، فعندما يُطرد أقطاب المخدرات الأقوياء الأثرياء من قلاعهم في بلد ما سيبحثون عن دول أضعف لمواصلة نشاطهم الإجرامي . ولمواجهة احتمال الانتقال من نقاط العبور في الاتجار غير المشروع بالمخدرات الى مراكز التقطير لانتاج المخدرات ، تنوي بلداننا الجزرية طلب المزيد

من حماية الامم المتحدة . ونحن نحارب كارثة أفظع في آثارها من صيف مليء بالإعصارات من جراء صناعة تأتي في المرتبة الثانية ، في النشاط الاقتصادي ، بعد تجارة الأسلحة ، وتربو أرباحها عن تكلفة خدمة الديون العالمية .

إن إساءة استعمال المخدرات تنخر في أسس الحضارات والثقافات التي نقلتها الينا الاجيال السابقة . إنها تحول ضحاياها الى مخلوقات شائهة ، وتدمر شبابنا أكثر مما تفعله العواصف . ولابد من القبض على نقلة هذا الشر ومعاقبتهم . وتدرك البلاد الصغيرة ، مثل بلدي القوة الفائقة التي يحوزها أقطاب المخدرات ، ولذلك فستشترك أنتيغوا وبربودا في مشروع القرار الذي ستقدمه ترينيداد وتوباغو الذي يقترح إنشاء محكمة عدل دولية لمحاكمة المجرمين تملك سلطة قضائية لمحاكمة التجار الذين لا ينتمون الى أي بلد ، والذين لا يبالون بقدسية الحياة ، والحكم بإعدامهم .

إن الاتجار غير المشروع بالمخدرات ، وخطر الإرهاب ، ينطويان على إمكانية تقويض سيادتنا . ولكن الإضرار بالبيئة الناجم عن ارتفاع درجة الحرارة في العالم يهدد بغمر سواحل أي بلد ، ويهدد بلدي ذا الجزر المنخفضة بالغرق الكامل . وفي آذار/مارس من هذا العام شهدنا عقد اجتماع قمة لحماية الغلاف الجوي العالمي . واتخذ قادة ٣٤ بلدا إعلانا مشتركا موجها الى كل الدول . وقد أكد إعلان لاهاي ان مشكلة البيئة مشكلة عالمية وتتطلب حلولا تتخذ على نطاق عالمي . إن طبيعة الخطر المحدق تتطلب البحث عن علاج لحفظ النظام البيئي ، وتمكين الجنس البشري من الحياة الكريمة في بيئة عالمية صالحة . وعلى كل الدول التزام حيال السكان الحاليين ، والاجيال القادمة . ولذلك ، فهناك حاجة الى تدابير تنظيمية ، وتدابير دعم وتكيف تأخذ في الاعتبار مشاركة وإسهام الدول على اختلاف مستوياتها التنموية .

وتسهم كثير من البلدان النامية في تدهور البيئة عندما يقطع سكانها الغابات للحصول على الأخشاب ، وتوفير الأرض لمراعي الماشية وللزراعة ، وهذا ما فعلته كثير من البلدان المتقدمة النمو على مدى العصور .

ويمكن إدراك خطورة الأزمة الناجمة عن ذلك من اسقاطات الحاسب الالكتروني التي تشير الى أن تراكم ثاني أكسيد الكربون في الجو نتيجة للتنمية يمكن أن يرفع متوسط درجة حرارة الأرض بما يتراوح بين ٣ و ٩ درجات فهرنهايت قبل حلول عام ٢٠٥٠ . ويمكن أن تقضي أنماط المناخ الناتجة عن ذلك على خصوبة أجزاء كبيرة من الأرض التي تنتج الآن المواد الغذائية ، ويمكن أن يرتفع مستوى الماء في المحيطات عدة أقدام فتغرق مساحات واسعة من الأراضي الساحلية ، مما يؤدي لأن تختفي تحت مياه البحر بلدان من الجزر بريئة ولم تسهم في ذلك .

ولا شك في أن هناك ادراكا متزايدا في جميع البلدان لخطورة مشكلة البيئة ، وهناك تدابير جماعية محددة يمكن أن تتخذها جميع الأمم للحفاظ على كوكبنا . ويجب فرض ضرائب خاصة على الأنشطة التي ينبعث منها ثاني أكسيد الكربون ، تستخدم كوسيلة للتشجيع على الحفاظ على البيئة . ويجب أن تصبح دراسة تأثير المشروعات على البيئة جزءا لا يتجزأ من إجراءات الاقراض داخل البلدان ، بحيث يمكن منع المصارف المحلية من توفير التمويل للمشاريع التي تضر بالبيئة . ويجب زيادة التمويل الموجه للبحوث المتعلقة بمصادر الطاقة البديلة ، بما في ذلك الطاقة الشمسية والتصميمات الاكثر أمنا للمفاعلات النووية . ويجب تقديم المساعدات المالية للبلدان النامية لكي تتمكن من بناء محطات لتوليد الكهرباء ذات كفاءة عالية . وهناك تدابير عديدة يمكن تنفيذها رغم ارتفاع تكاليفها ، لكن هناك عملا بسيطا وميسورا وهو تنفيذ برنامج دولي لزراعة الأشجار ، وهو أمر جدير بالتزكية الى أبعد الحدود .

وبلدي يدرك أن المشكلة معقدة الى أبعد الحدود . وتقبل انتيغوا وبربودا الرأي الذي أفصح عنه الأمين العام للكمنولث عندما قال :

"إن العمل الجاري بشأن غازات الاحتباس الحراري والدفيئة يقتضي تجميع مهارات علماء الطبيعة وخبراء الأرصاد الجوية وعلماء الأحياء والجغرافيين والاقتصاديين والمحامين والمهندسين ... ويشكل التصدي لهذه المشاكل على نحو مرض تحديا لرجال الدولة وكذلك للمفكرين ." .

وقد بات من المقبول على نطاق واسع أن جميع الحلول تقتضي تعاونا متعدد الأطراف . ونحن نتمسك بتطبيق مبدأ التعددية ، وندرك أنه لا بد من اللجوء الى آلية الأمم المتحدة من جديد لكي توفر الدعم والقيادة التقنيين .

وتسعى انتيغوا وبربودا أيضا الى الحصول على دعم مجتمع الأمم المتحدة لاتباع نهج جديد في قياس السلامة الاقتصادية للبلدان النامية الجزرية . ونؤكد مرة أخرى أن استخدام المؤشرات الاقتصادية التقليدية لقياس الوضع الاقتصادي للبلدان النامية الجزرية ليس مناسبا ولا واقعيا .

إن المؤشرات التقليدية تشوه سلامة وضعنا الاقتصادي ، وتتجاهل هشاشة قاعدتنا الاقتصادية ، ولا تعوض التكاليف الباهظة المتعلقة بتوفير الخدمات الروتينية للشعوب الصغيرة . والقياس على أساس حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي هو السبب الرئيسي في ذلك ، إذ أنه لا يدخل في حسابه أن السياحة التي تمثل شريان الحياة الاقتصادي لكثير من البلدان النامية ، ومن بينها بلدي ، تتطلب نفقات باهظة لترويجها . أما تصدير السلع المصنعة فلا يتطلب ذلك . والانفاق على ترويج السياحة يجري في البلدان متقدمة النمو التي يأتي منها السياح ، مما يقود الى التحويل المتواصل للعملة الصعبة التي نكسبها بصعوبة الى البلدان متقدمة النمو . ولكن هذا الانفاق يجب أن يتم . والترويج شرط لا غنى عنه لاقتصاد ناجح يعتمد على السياحة ، و ٦٠ في المائة من الناتج المحلي الاجمالي لبلدي يتولد عن السياحة . وأسلوب قياس حصة الفرد من الناتج القومي الاجمالي لا يأخذ هذه الحقيقة الهامة بعين الاعتبار ، كما أنه لا يعطي تمثيلا كافيا لمدى تعرض بلدنا للمخاطر . وفي الشهر الماضي دمر إعصار واحد في ١٢ ساعة جهد خمسين عاما بذلته حكومة بلدي من أجل توفير شبكة لتوصيل الكهرباء . والضرر الذي لحق بمنازلنا ومدارسنا وبالمستشفى الوحيد في بلدنا وبالمحاصيل الزراعية ، وبصفة خاصة بصناعة صيد الأسماك ، يتجاوز بالدولارات إجمالي عائد الصادرات في خمس سنوات مجتمعة . ويزيد من الخسائر التي نجمت عن الاعصار هوغو ما يعانيه اقتصادنا من صعوبات بحكم صغر حجمه ، والاختفاء المتزايد للمعاملة التفضيلية في الأسواق ، وتضاؤل

المساعدة الانمائية الرسمية ، والصعوبة المتزايدة في الحصول على التمويل ذي الشروط الميسرة . ونحن البلدان النامية الجزرية نطلب مرة أخرى أن تستخدم المؤشرات الاقتصادية التي يعول عليها بشكل أكبر ، وأن نحصل على مساعدة خاصة من الامم المتحدة وهيئاتها العديدة .

وعلى مدى الدورات الست الماضية كانت انتيغوا وبربودا في الطليعة بالنسبة لمسألة انتاركتيكا . ونود مرة أخرى أن نذكر هذه الهيئة بأن أنتاركتيكا هي آخر الحدود لبني الانسان . وتطفل الانسان هناك ، إن لم يرصد وينظم بكل دقة ، فمن الممكن أن يغير التيارات البحرية وأنماط المناخ العالمية بشكل كبير . وأنتاركتيكا منظم رئيسي للنظم المناخية على الأرض ، وأي تغيير في بيئة أنتاركتيكا يمكن أن يقود الى آثار رهيبة على المناخ والبيئة في أجزاء أخرى من الأرض .

وقد أسفنا في العام الماضي أسفا شديدا عندما علمنا بما قررته الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا من التجاهل التام والكامل لقرار الجمعية العامة ٤٦/٤٢ المؤرخ في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧ ، الذي يدعو الى وقف المفاوضات من أجل إنشاء نظام للمعادن الى أن يتمكن جميع أعضاء المجتمع الدولي من المشاركة - بشكل كامل في هذه المفاوضات . وفي هذا العام نرى بريقا من الأمل ، إذ أن ثلاث دول من الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أعلنت أنها لن توقع على اتفاقية المعادن ، ودعت بدلا من ذلك الى اعلان أنتاركتيكا بيئة محرمة على الاستغلال . ونحن نرحب بهذا التطور . ولا تزال انتيغوا وبربودا تدعو الى مشاركة الامم المتحدة فيما يتعلق بأنتاركتيكا مشاركة مباشرة ، والى تعاون الأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا تعاونا تاما مع الأمين العام أو من يمثله .

وقد أدى العديد من التطورات التي حدثت مؤخرا في ميدان التكنولوجيا الى إحداث تغيرات كبيرة في السلامة الداخلية للعديد من البلدان النامية . ومع إزدياد سرعة التقدم التكنولوجي فإن البلدان النامية الصغيرة التي تسعى الى مواكبة هذا التقدم تعاني من استنزاف مواردها . ومع ذلك فإن بلدي مصمم على استخدام ثمار العلم

والتكنولوجيا من أجل تحقيق أهدافه الانمائية . والجهود التي نبذلها منذ أمد طويل لبناء قدرتنا الذاتية وتعزيزها في مجال العلم والتكنولوجيا اتسمت بشيء من الالحاح مع سعينا الى تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية عن طريق التوسع في الانتاج وزيادة عائد الصادرات وزيادة مقدرتنا على التنافس على الصعيد الدولي . وإذا أردنا تعزيز الهياكل الأساسية لمؤسساتنا التعليمية في مجال العلم والتكنولوجيا ، وأردنا النهوض بإدارة العلم والتكنولوجيا ، فلابد لبلدي من الضغط على المجتمع الدولي ليزيد من تدفق التكنولوجيا الى البلدان الصغيرة وفقا لشروط يمكن أن نقبلها .

إن جزر الكاريبي كان يقطنها في وقت من الأوقات شعب عريق متدفق بالحياة يجوب البحار . وبسبب جشع الانسان وشروره هلك سكانها تقريبا الى حد يقرب من الانقراض . ويمكن العثور على آثار حضارتهم في كل جزيرة من جزر الكاريبي . ولذا فإن انتيغوا وبربودا تجد من واجبها أن ترفع عقيرتها داعية الى حماية الشعوب الأصلية في العالم الحديث .

إننا نوجه هذا النداء إدراكا منا أن أعمال إبادة الأجناس والأعراق والمجموعات العرقية والقبلية التي شهدها هذا القرن لم يسبق لها مثيل في التاريخ . ففي عام ١٩٨٨ قتل ما يزيد عن ٢٠٠ ألف من السكان الأصليين في جميع أنحاء العالم وأجبر ما يزيد عن مليوني شخص على الفرار من أوطانهم .

إن العنف الذي يمارس ضد السكان الأصليين ليس عشوائيا بأي حال من الأحوال . فالعنف يحدث ، في معظم الحالات ، عندما تحاول الدول أو المجموعات المهيمنة فرض السيطرة الكاملة على الأقليات العرقية أو القبلية . ويعيش العديد من السكان الأصليين في مناطق نائية لم تستكشف بعد من بلدانهم . وقد بلغ الاضطهاد الذي تعرض له هؤلاء السكان حدا لا يطاق جعلهم يصمدون صمودا نهائيا في وجه العدوان . وهم يناضلون ، شأنهم شأن شعوب منطقة البحر الكاريبي التي ناضلت ببسالة في قرون ماضية ، ضد أعداء أكثر قوة سيتغلبون عليهم حتما . وفي غضون عقود قليلة مقبلة ، من الممكن أن يحدد مصير بقية السكان الأصليين في العالم الى الأبد . وستقدم انتيغوا وبربودا الدعم في الحال الى اقتراح الفريق المعني بدراسة وضع السكان الأصليين التابع للجنة الفرعية للأمم المتحدة المعنية بحماية الأقليات باعلان عام ١٩٩٣ عاما دوليا للسكان الأصليين في العالم .

إن نضال افريقيا من أجل التحرر الكامل لن يتحقق إلاّ باستئصال الفصل العنصري . ونحن مقتنعون بأن الأغلبية المقهورة في جنوب افريقيا الشعب الأسود في جنوب افريقيا ـ ستنال حريتها قريبا بفضل الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة . وستخصص الجمعية العامة مرة أخرى هذا العام دورة استثنائية للفصل العنصري ، بيد أننا على يقين من أن نظام بريتوريا العنصري سيتجاهل تجاهلا تاما القرارات التي ستتخذ على الأرجح لأنه اتخذ الموقف ذاته إزاء القرارات المتخذة في العام الماضي دون أن تفرض عليه أية عقوبة . يجب أن ترغم جنوب افريقيا على إلغاء كل القوانين المتعلقة بحالة الطوارئ ، وإنهاء الحظر على المنظمات السياسية ، واستعادة حرية الكلام والحركة ، والبدء بحوار مع ممثلي الأغلبية من السكان . ويدعو بلدي من جديد

الى فرض جزاءات الزامية شاملة ضد النظام العنصري كوسيلة لإرغامه على الامتثال للقرارات . وتدعو أنتيغوا وبربودا من جديد الى الافراج عن نيلسون مانديلا وجميع السجناء السياسيين ، وتسعى الى وقف المضايقات التي يتعرض لها رئيس الاساقفة ديسموند توتو والقس ألان بويساك .

وتدين أنتيغوا وبربودا جنوب افريقيا العنصرية لعرقلة إستقلال ناميبيا . ولا يمكن للدول الاعضاء في الامم المتحدة أن تتخذ موقف اللين إزاء ذلك ، ويتعين علينا ألاّ ندع جنوب افريقيا تضرب بعرض الحائط الاتفاقات التي تم التوصل اليها بفضل جهودنا المبذولة هنا . واذا أخفقنا في ردع جنوب افريقيا فسنخيب آمال العالم الذي يرتقب انضمام ناميبيا الى الامم المتحدة ويتوق الى أن تشغل مقعدها الشرعي بوصفها الدولة العضو الستين بعد المائة في هذه المنظمة . لقد عرّض أفراد فريق الامم المتحدة للمساعدة في فترة الانتقال ، والموظفون المدنيون الدوليون الذين يعملون في ناميبيا حياتهم للخطر ، ويعمل العديد من مواطني بلدي الصغير في هذا الفريق في ناميبيا . ويجب على الجمعية أن تضمن نجاح أعمال هذا الفريق وامتثال جنوب افريقيا لقرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) ، فلا يمكننا أن نسمح بأن يضيع هذا الجهد سدى .

وفيما يتعلق بأجزاء أخرى من قارة افريقيا ، أنتقل الآن الى الصحراء الغربية . تؤيد أنتيغوا وبربودا بنشاط خطة السلم التي قدمها الامين العام للامم المتحدة ورئيس منظمة الوحدة الافريقية . ونعرب عن تأييدنا لشعب الصحراء الغربية في نضاله من أجل تقرير المصير وندعم كل الجهود الدولية الرامية الى ضمان السلم والاستقرار في منطقة المغرب .

اسمحوا لي أن أركز بإيجاز على المنطقة التي ينتمي اليها بلدي . تشيد أنتيغوا وبربودا بالتطورات الجارية في أمريكا الوسطى التي ستفضي بالتأكيد الى إحلال السلم ، ونؤيد قرار مجلس الامن ٦٣٧ (١٩٨٩) فيما يتعلق باتفاق اسكيبولاس الثاني . ونتمسك بالبيانات التي سبق أن أدلينا بها والقائلة بأن الاجحاف الاقتصادي يمثل السبب الجذري لقيام العديد من النزاعات المحلية هناك ، وأن هذه النزاعات

تزداد تفاقما بسبب الحرب الباردة . مع ذلك ، فإن الحروب بالوكالة تتلاشى بسرعة ، ونحن نرحب بتسريح وإعادة توطين القوات غير النظامية . فالدول الفقيرة التي لا تكاد تمتلك أي احتياطي مادي لا يمكنها أن تبدد مواردها القليلة بسبب الحروب . ولن يستمر تعزيز الديمقراطية في المنطقة ما لم يستمر السلم ، ويجب تحقيق الاصلاح الاقتصادي بغية ضمان السلم . ونود أن نؤكد لأهالي أمريكا الوسطى ، وبصفة خاصة أهالي بنما ، تأييدنا لهم في هذه الفترة التي تتسم بصعوبة بالغة ، ويحدونا أمل وطيد في أن تحل أزماتهم العديدة في وقت قريب .

وبالنسبة لأفغانستان ، فإن التطورات الجارية هناك تشبط عزيمتنا . فعلى الرغم من الاتفاق بشأن تسوية الحالة المتعلقة بأفغانستان ، وعلى الرغم من اتخاذ القرار ٣٠/٤٣ المؤرخ في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بالاجماع ، لا تزال معاناة الشعب الأفغاني الصامد مستمرة . ويعرب بلدي من جديد عن تأييده لنضال الشعب الأفغاني من أجل تقرير المصير ونيل الاستقلال الذاتي الكامل .

وفيما يتعلق بلبنان ، يجب أن يسمح للشعب أن يسوي خلافاته دون أي تدخل . وبلدي على استعداد لتأييد أي اقتراح يفضي الى السيادة الكاملة للبنان على البلد بأسره ويضمن انسحاب القوات الأجنبية من الأراضي اللبنانية .

ولا يزال الصراع في الشرق الأوسط برمته ينزع الى توليد مضاعفات في نطاق أوسع بكثير . لقد أدت المقررات التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ وفي جنيف في الشهر التالي الى زخم دبلوماسي حلت محله منذ ذلك الوقت مشاعر الريبة والشك . إن عقد مؤتمر دولي للسلم ضرورة حتمية . فمصالح كل الأطراف المعنية لن تخدم إلاّ عن طريق الحوار والمفاوضات في جو مؤات لحل المشاكل سلميا . ويجب على الأمم المتحدة أن تواصل مساعيها من أجل التوصل الى تسوية دائمة تقوم على أساس ضمان حقوق كل الدول والشعوب في تلك المنطقة في الوجود داخل حدود معترف بها وآمنة .

وفي جنوب شرقي آسيا ، يبدو أن الكوريتين ستظلان قائمتين . لقد أعربت جمهورية كوريا مرارا عن رغبتها في أن تنضم الى عضوية الامم المتحدة . ولا تجد أنتيغوا وبربودا أي سبب أو تفسير منطقي يحرمها من هذه العضوية . هذا علاوة على أننا نعتقد أنه من غير المنصف أن تمنع جمهورية كوريا من العضوية لاسباب غير تلك التي نص عليها ميثاق الامم المتحدة .

في مثل هذا الوقت من العام الماضي كانت التطورات في كمبوديا تبشر بالخير . ولكن ، لسوء الطالع ، لم ينجح المؤتمر الذي عقد في باريس بناء على مبادرة من حكومة فرنسا في الحصول على التزام مباشر من مختلف الفئات . إلاّ أنه قد نجح في إرساء عناصر هامة للتوصل الى تسوية شاملة وتحديد الجوانب اللازمة للحل . ومن المؤمل ألاّ تتوانى الجهود من أجل اقرار السلم والعدالة في كمبوتشيا .

وفي قبرص يبشر التزام زعماء جانبي الصراع بتحقيق تسوية شاملة بالخير بالنسبة للمستقبل . ونحن نشعر بالارتياح لإعلان أميننا العام الوصول الى منعطف حاسم . وانتيغوا وبربودا تقدم بالتالي دعمها الكامل لتلك الجهود وتحث الطرفين على الوصول الى حل مقبول في غضون العام .

إن انتيغوا وبربودا تسعى على نحو متزايد ، شأنها شأن البلدان الصغيرة ، الى التماس حماية القانون الدولي ، ونحن نعي تماما الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في تعزيز احترام القانون . إن الالقاء غير القانوني للنفايات الخطرة في البلدان النامية يتطلب تدخلا فوريا من الأمم المتحدة . فمن غير العدل وغير المتصور أن تلقي المجتمعات الموسرة أعباء التخلص من منتجاتها الثانوية على كاهل من يحاولون الحفاظ على نظمهم الايكولوجية الهشة لهذا الجيل وللأجيال المقبلة . فمما يرقى الى مستوى الانتحار قبول إلقاء نفايات المجتمعات الصناعية في الكاريبي ، نظرا لاعتماد شعوبنا الكامل على كل ميل مربع من أراضينا وبحارنا . وإن انتيغوا وبربودا تطالب بوضع نظام دولي صارم لحماية كل البلدان النامية من أن تصبح مزبلة لإلقاء النفايات الخطرة .

إن طلب وفدي بالحصول على مساعدة الأمم المتحدة ودعمها - في جهودنا الرامية الى التخلص من آثار الأعاصير ، وتكوين قوة متعددة الأطراف ، وإنشاء محكمة دولية للقضاء الجنائي ، وتوفير القيادة والدعم بشأن القضايا البيئية ، وفيما يتعلق بمسائل أخرى سردناها من قبل - قد يوحي بأن بلدي النامي الجزري الصغير وربما غيره من البلدان الصغيرة ، مستعد للتنازل عن بعض عناصر سيادتنا أو مقايضتها في مقابل توفير أمن أوسع نطاقا وظروف أفضل . إن بلدي غيور في الحفاظ على سيادته . وستظل انتيغوا وبربودا بلدا حرا يتمتع باستقلال كامل ما ظل نظام الدولة القومية قائما . إن رئيس الوزراء الرايت أونورابل الدكتور فيري كورنوول بيرد ما فتئ يتصدر منذ خمسين عاما النضال الذي أفضى الى نيل استقلالنا والكفاح من أجل تحسين مستوى معيشتنا ويزرع في نفوسنا الفخر بتراثنا . ومازال ينقل الينا تركة لن نتخلى عنها أبدا . وستبذل انتيغوا وبربودا قصارى جهدها لضمان استمرار تنميتنا وكفالة السلم

الدائم وتأمين بقاء البشرية من خلال الجهود المتعددة الأطراف . غير أننا غير مستعدين للتنازل عن أي جزء من سيادتنا شأننا في ذلك شأن أقوى الدول في أي من نصفي الكرة .

السيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) : كان صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية حريصا على أن يكون معكم اليوم ليتحدث الى هذا الجمع الرفيع . لكن ظروفا اضطرارية ، استوجبتها جهود المملكة العربية السعودية في مسعى حل المشكلة اللبنانية ، أوجبت تواجد سموه في المملكة الآن . وقد كلفني أن أنقل اليكم أوفر تحياته وأن ألقي كلمته اليكم باسمه .

السيد الرئيس ، يسرني أن أهنئكم على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة الرابعة والاربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة ، تقديرا لكم ولخبرتكم الواسعة في الشؤون الدولية وتقديرا لدور بلادكم الهام اقليميا ودوليا . وانني لواثق بأن رئاستكم لهذه الدورة وحسن ادارتكم لأعمالها سيكونا عونا لنا على انجاز الكثير فيها .

وأغتنم الفرصة لأعبّر عن تقديرنا لسلفكم السيد دانتي كابوتو ، رئيس دورة الجمعية العامة الثالثة والاربعين ، فقد أدار أعمالنا بموضوعية وحكمة أكسبته شكر الجميع وتقديرهم .

كما يسرني أن أكرر شكرنا وتقديرنا للأمين العام السيد خافيير بيريز دى كوييار ، الذي لم تتوقف مساعيه هذه السنة ، كما كانت في السنوات السابقة متواصلة لتأمين فرص السلام وتخفيف حدة التوتر في المناطق التي يسودها التوتر ، والسعي الحثيث الى حل المشاكل العالمية ذات الطابع السياسي وغير السياسي . وقد كان لصفاته الشخصية الأثر الكبير فيما تم انجازه في هذه المجالات .

ان دور الأمم المتحدة في تهيئة أجواء الانفراج وفي خدمة عمليات التوفيق وازالة الخلافات وفي تيسير الأسباب لازالة مسببات النزاع الخطير بين الدول ، هدف رئيسي من أهداف ميثاق الأمم المتحدة . ويسرنا أن نرى الأمم المتحدة تؤدي هذا الدور وأن نرى أن الدولتين الكبيرتين بصورة خاصة قد رأيتا في الأمم المتحدة جهازا تلجآن اليه ليعينهما في تحقيق مراحل الوفاق الجارية حاليا ، وهو تقدير لا يحتاج الى

تفسير نظرا لاهمية ميادين العلاقات متعددة الاطراف في التأثير الايجابي على العلاقات الثنائية . وإذ نتحدث عن أهمية وفائدة العلاقات متعددة الاطراف ، فلابد لي من الاشارة الى الدور البنّاء الذي يقوم به مجلس تعاون دول الخليج العربية ، ضمن نطاق الجامعة العربية ، في تنسيق وتوحيد سياسات دوله الخارجية والداخلية . وقد رحبنا بتكوين مجلس التعاون العربي ومجلس الاتحاد المغاربي ، اللذين يضمان مجموعتين من الدول العربية ، ضمن نطاق الجامعة العربية ، بهدف دعم التعاون والتلاحم بينهما . ونرى في هذا التلاحم الاقليمي ، ضمن نطاق مجلس جامعة الدول العربية ، دعما عمليا فعالا لاهداف الجامعة ولاهداف الامم المتحدة .

وإذ نشهد العديد من دلائل الانفراج على صعيد العلاقات بين الدول الكبرى ودلائل التحسن في نوعية التعامل بين الكتل الدولية المتعارضة ، وفي الوقت الذي يتطلع العالم فيه الى تحول المواجهة بين الدول الكبرى الى اسلوب التفاهم وحل الخلافات بالطرق السلمية ، وتخف فيه تدريجيا مخاطر حرب كونية بأسلحة الدمار الشامل - مما يبعث آمالا كبارا في نفوس شعوب العالم بأن خطر الحرب النووية بين الكتلتين قد ابتعد بعدا كافيا ليعطي شعورا بالطمأنينة - فاننا نجد الآن أخطارا عالمية بدأت تفرض وجودها على الساحة ، تنال من نمو الكيان البشري وستهدد وجود المجتمع الانساني اذا لم تعالج في حينها .

هذه مشاكل البيئة بوجوهها المتعددة ، والمخاطر التي ولّدها التطور الصناعي على سلامة الماء والهواء ، على أسباب معيشة الانسان وحياة الحيوان ، على سلامة الزراعة وصحة الأرض الزراعية . وهذا ما تتعرض له طبقات الجو العليا من خلل وأضرار ستؤثر على طبيعة الحياة على وجه الأرض بصورة عامة .

ثم هذه الآفات القاتلة مثل انتشار المخدرات عبر تنظيمات اجرامية خطيرة وقد توفرت لديها الوسائل ، وتعدت الحدود الجغرافية واخترقت حرمات الاسر والمجتمعات ، وتخللت كل الموانع الاخلاقية والانسانية والروحية لتنشر هذه السموم القاتلة لروح الانسان ولحيوية الانسان في دفع مسيرة العيش السليم ، ولتؤدي الى تحطيم شخصية المواطن وتفكيك روابط المجتمع وحل التزام الفرد بحقوق الأسرة والمجتمع والدولة ، كلها أخطار تنبهت لها الامم المتحدة في مراحل مبكرة ونادت مشكورة بتكاتف الجهود العالمية لمواجهتها .

وفي المجال الاقتصادي تزداد الأوضاع الاقتصادية للدول النامية ترديا ، وتزداد الدول الفقيرة فقرا والغنية وفرة ، وتقف مشكلة الديون والسياسات الحمائية والاثمان المتدنية للسلع الخام . وهذه الفجوة بين الدول النامية والدول المكتملة النمو ، أسبابها ونتائجها ، أهم هذه العوائق التي تحتاج الى علاج سريع .

ان وصول القيادتين في الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي الى هذه المرحلة من التفاهم على التعاون والقناعة به أمر يستحق منا التقدير الكبير لحكمة هاتين القيادتين وقدرتهما على التوصل الى ما هو أفضل لخير شعبيهما والبشرية جمعاء . واذا كانت الخطوات التي تمت خلال السنتين الفائتتين مؤشرا كافيا ، فاننا نأمل أن يستمر هذا التوافق رغم ما يتخلله من صعوبات ، وأن لا يتعرض لعوامل التنافس المدمرة التي لابد من الاحتراس من عواقبها ، وأن يظل الوصول الى التفاهم والتعامل المتبادل والتعاون مؤشرا الى مرحلة من الاستقرار تساعدنا على حل المشاكل غير العسكرية ذات الطابع العالمي ، والمشاكل الاقليمية التي تمس حقوق الشعوب وأمنهم وسلامتهم . ونرى في هذا الاتجاه اذا استمر دورا آنيا ومقبلا هاما لهذا المنبر الدولي ، تقوم فيه الأمم المتحدة وأجهزتها بدور فعال في تيسير أسباب التفاهم الدولي .

في الوقت الذي فيه نرى في الانفراج الدولي مؤشرا ايجابيا لحل المشاكل ، نرى أن مشكلة فلسطين تدخل مرحلة من الخطورة تستوجب وقفة خاصة من الامم المتحدة ودولها نتحمل فيها مسؤولياتنا جميعا .

لقد انقضى أكثر من اثنين وعشرين عاما على احتلال اسرائيل الضفة الغربية وغزة ، والسلطات الاسرائيلية تراوغ لضم هذه المنطقة رغم قرارات مجلس الامن والجمعية العامة ، ورغم الموقف الدولي الشامل برفض المحاولات الاسرائيلية وادانتها والمطالبة بانهائها . ثم قامت الثورة الفلسطينية الشاملة ، وها قد مضى من عمر الانتفاضة ثلاثة وعشرون شهرا يقوم فيها الشعب العربي الفلسطيني بكل فئاته - رجاله ونسائه ، شيوخه وأطفاله - بالثورة على الاحتلال والظلم ، تواجهه السلطات الاسرائيلية المحتلة بجميع أشكال القهر والبطش ، شعب يدافع عن حقه على أرض بلاده ضد محتل يهدد أسباب معيشته ووجوده . والسلام مازال أملا ترفضه اسرائيل وتضع العقبات في سبيل الوصول اليه . كان هذا منذ بدأت المبادرات العربية للسلام تحظى بالدعم الدولي . أذكر منها مبادرة قمة فاس عام ١٩٨٢ ، ثم كانت قرارات المجلس الوطني الفلسطيني عام ١٩٨٨ ، والخطوات التي اتخذتها القيادة الفلسطينية ومنها اعلان الدولة الفلسطينية* .

وإذ أشيد بهذه المناسبة بدور مصر الشقيقة بقيادة الرئيس حسني مبارك ، الدور الذي تقوم به لدعم الحق الفلسطيني الثابت والمشروع ، نرى التعنت الاسرائيلي يعطل كل مبادرة للحل وكل جهد للسلام .

ان الممارسات اللاانسانية التي ترتكبها سلطات اسرائيل ضد الشعب العربي الفلسطيني أخطر ما يواجه أية خطة للسلام ، وأسوأ ما يمكن أن توظفه السلطات الصهيونية لاية علاقات انسانية مع الشعب العربي في أي وقت . ولابد لاسرائيل أن تسلم بالواقع الذي لا بديل له وهو أن منظمة التحرير هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، وأن تقدِّر أن ما أقدم عليه المجلس الوطني من تضحيات لوضع معادلة سلم وطريق للسلام في فلسطين هو فرصة اسرائيل للسلام . ولابد أن تدرك سلطات اسرائيل أن

---

* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فرالسن (النرويج) .

هذه التضحية الكبيرة انما هي ثمن غال يدفعه الشعب الفلسطيني طلبا للسلام والأمن والحفاظ على كيانه الوطني .

وما يخص فلسطين ينطبق على الأراضي العربية التي تحتلها اسرائيل في الجولان السورية والجنوب اللبناني . انه غزو واحتلال مرفوض ولابد من وضع حد له في أقرب وقت ممكن .

لكن الشرق الأوسط تعتبره اسرائيل ميدانا واحدا مع المغرب العربي وبعض بلدان وسط غرب آسيا ، وتبني له الصواريخ وتهيىء له أسلحة الهجوم والدمار الشامل بما فيها الأسلحة النووية والأسلحة الكيميائية والبكتريولوجية الفتاكة ، التي يجب أن لا يفوتنا أنها كلها أسلحة دمار شامل ، وان القضاء عليها مجتمعة واجب حتمي ، وان المطالبة بالقضاء على بعضها فقط مناقضة غير منطقية لطلب الحد من أسلحة الدمار الشامل . ان الصاروخ بعيد المدى الذي أطلقته سلطات اسرائيل باتجاه الشواطئ الليبية في مياه البحر الأبيض المتوسط انما يزيد الدلائل على أن السلم والسلام القائم على انسانية التعامل بعيدان عن تصورات الساسة الاسرائيليين ، لكنه لن يخيف أحدا بطبيعة الحال . فهل سنرى في العام القادم ادراكا لمقومات السلم تثبت به سلطات اسرائيل تحولا في تقديرها للأمور نحو الصواب ، أم أنها ستفسد كل امكانيات السلام بالاصرار على سلام اسرائيلي غير ممكن ؟

أما الوضع في الخليج فإننا نقدر للحكومتين الجارتين العراق وايـــران ، محافظتهما على الالتزام بوقف اطلاق النار ، وهي الخطوة الضرورية لإنهاء الحـــرب ، والسير الى بناء جسور السلم الواجب بين الجارتين بعد أن جرّبتا أهوال الحرب سنـــوات ثمان دامية . ولا بد لنا هنا أن نلفت الانتباه الى أن حالة اللاحرب واللاسلم مشوبـــة بالمفجآت غير المقبولة ، وأن السير نحو السلام ضرورة لازمة . وقد أقر الجانبـــان القرار ٥٩٨ (١٩٨٧) ، ونذكر للعراق مبادرتها لذلك . وقام الامين العام للأمم المتحـدة ومساعدوه بجهود كبيرة لكسر الجمود في المفاوضات الجارية . ولا بد لنا من تأكيـــد ضرورة إزالة الشكاوى الانسانية عاجلا من نقاط الخلاف لانها انسانية ، ولان مردودها علـى روح المفاوضات سيكون ايجابيا الى حد كبير ونخص منها موضوع أسرى الحرب . وسندعـــم الامين العام ومساعديه كما دعمناهم دائما للوصول الى حل نهائي لهذا النزاع الـــذي يهدد أمن وسلام الدول المحيطة بالخليج والامن العالمي .

تعلمون مدى ما وصلت اليه المأساة اللبنانية من حال يهدد كيان الدولة بـــل وسلامتها . وقد أقر مؤتمر القمة العربي الطارئ الاخير الذي عقد في الدار البيضـــاء تفويض اللجنة الثلاثية العربية العليا بمشاركة خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بـن عبدالعزيز ، وجلالة الملك الحسن الثاني ، وفخامة الرئيس الشاذلي بن جديد لايجاد حـل شامل للأزمة اللبنانية . وقد وضعت اللجنة العليا منظورا خاصا لحل الازمة يتضمـــن مشروع وثيقة للوفاق الوطني .

وقد نجحت جهود اللجنة العليا في تحقيق إنجازات هامة الى الآن ، اذ حققت وقـف اطلاق النار ، وتم عقد اجتماع للبرلمانيين اللبنانيين يجري حاليا في مدينة الطائـف بالمملكة العربية السعودية ، حيث يقومون ومنذ اثني عشر يوما بجهود متواصلة للوصول الى اتفاق يعيد للبلاد أمنها وللدولة مؤسساتها الدستورية ويسمح بإجراء الاصلاحـــات السياسية وبسط سيادة الدولة اللبنانية على كافة التراب الوطني اللبناني .

وقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز باسم اللجنـــة الثلاثيـة العربيـة العليا على ضرورة توصل الاخوة اللبنانيين الى رؤية موحدة تمكّنهم

من تحديد مستقبل لبنان وفق الصيغة التي يرونها تحفظ وحدة لبنان أرضا وشعبا وتضمن له سلاما دائما واستقرارا شاملا . وأهاب الملك فهد بجميع الفرقاء اللبنانيين والجهات المعنية بالقضية اللبنانية لتكثيف جهودهم لإنجاح الأهداف الخيرة التي يسعى لها الجميع في هذا الاتجاه .

كما لا بد وأن يتم انسحاب القوات الاسرائيلية من جنوب لبنان التزاما باتفاقيات الهدنة لعام ١٩٤٩ ، وتنفيذا لقرار مجلس الأمن رقم ٤٢٥ (١٩٧٨) . ونتطلع بأمل وثقة كبيرين الى أن يعود الاستقرار والأمن والسلام الى ربوع لبنان وأن يستعيد لبنان دوره المتحضر والبناء وأن نتطلع الى غد يبني فيه السلم في لبنان ما هدّمته الحرب بالأمس .

واذ نكرر تقديرنا لشجاعة القرار السوفياتي بالانسحاب من أفغانستان وللالتزام الصادق بالتاريخ المحدد للانسحاب ، فإننا نأمل في شجاعة ذلك القرار أن يقدر الاتحاد السوفياتي أن النظام القابع في كابول ، الذي جلب على أفغانستان ويلات الحرب الأهلية ثماني سنوات ونيف ، لن يكون سهلا على المجاهدين وحكومتهم المؤقتة مكافأته بالمشاركة بحكم البلاد ، وادارة شؤون الشعب الذي قاسى من حكمه ويلات الحرب والدمار والتهجير ، وتكريمه بتقدير الدولة واحترام الشعب . وإن استمرار التعنت الحالي لن يعود بالفائدة على محاولة رأب الصدع بين الجيران واقامة جسور من التفاهم وحسن الجوار . هذا النظام الفاشل ، الذي لم يستطع تأمين الأمن وبث الطمأنينة ، وحتى فرض وجوده بالقوة حينما كان مدعوما بجيش أجنبي متفوق ، هو نظام قضى ، وفي طريقه الى الخروج ، وما محاولات المساومة هذه إلاّ إطالة لمأساة الشعب الأفغاني ومعاناته ، هذا الشعب البطل الذي ضرب مثلا من أروع أمثلة التضحية والفداء دفاعا عن دينه وشرفه ووطنه ، ورسم لطلاب الحرية في كل مكان طريقا واضحا لا يقبل المساومة .

واذ تدخل مشكلة ناميبيا مراحل الحل الأخيرة وتقف الآن على أبواب تمتعها بالاستقلال فإننا نأمل أن تُبقي المجموعة الدولية ضغوطها وتمسكها بالحل الشامل حتى تحصل ناميبيا على استقلالها الناجز . وإن أساليب التعطيل والمراوغة التي تلجأ

اليها حكومة جنوب افريقيا لإعاقة تنفيذ خطة الامم المتحدة بشكل أو بآخر لن تعود على جنوب افريقيا إلاّ بالنتائج السلبية . ولعلهم يعتبرون من تجارب غيرهم الذين سبقوهم الى استعمار افريقيا وسبقوهم الى الخروج منها . وسيسرنا أن نرحب بدولة ناميبيا في وقت غير بعيد ، دولة حرة مستقلة وعضوا عاملا في مجموعة الامم .

تبقى جنوب افريقيا ونظام الفصل العنصري فيها تقاوم بعناد رياح التعديل وأعاصير التغيير التي تجتاح بنية المجتمع ضد التمييز العنصري والفصل العنصري في كل مكان ، وخاصة في القارة الافريقية . ورغم بعض ظواهر التفهم والتفاهم التي يلوّح بها النظام في جنوب افريقيا ، فإن بشاعة العلاقة التي ما زالت الاقلية البيضاء تتمسك بها تجاه الغالبية السوداء وسعة الهوة بينهما تنذر بمرحلة خطرة قد تهدد أمن واستقرار المنطقة هناك اذا لم يع ، وبسرعة ، المسؤولون في جنوب افريقيا العواقب الوخيمة لسياستهم الحالية التي يشجبها العالم بأسره وتتكاتف الدول كلها ، ونحن منها ، لوضع حد لها والوصول الى نهايتها . ولن ينفع جنوب افريقيا وحكومتها التعاون والتكاتف مع النظام في اسرائيل ، المكشوف منه وغير المكشوف ، في ميادين التجارة والصناعة والمال ، وفي ميادين التسلح النووي وأجهزة المخابرات وعملياتها وتدريباتها غير المشروعة ، لأن نظاما مقوماته الفصل العنصري ، لابد صائر الى التغيير أو الغياب .

والسياسة كما نعرف لا يستقيم الأمر لها دون أن يستقيم الاقتصاد معها . فقد كان أداء الاقتصاد الدولي قويا في كثير من المجالات خلال العام الفائت وبداية العام الحالي ، وزاد الناتج القومي في الدول الصناعية بنسبة ٤ في المائة عام ١٩٨٨ ، وكان معدل الزيادة في حجم التجارة ٩ في المائة وهي من أعلى النسب خلال السنوات العشر الفائتة . وارتفع معدل العمالة في الدول الصناعية بنسبة ٢ في المائة عام ١٩٨٨ ، وانخفضت نسبة البطالة فيها من ٧,٥ الى ٧ في المائة في نفس العام .

مقابل هذه الصورة ، مازلنا نرى الهوّة تتسع بين الدول الصناعية والدول النامية . وقد تناقصت المساعدات والدعم المالي الرسمي الى الدول النامية ، واستمر عدد كبير من الدول النامية في استخدام قدر كبير من مواردها المالية في سداد ديونها الى الدول الدائنة . وتزداد الهوّة اتساعا بين الدول الصناعية ، التي يرتفع فيها مستوى الاداء الاقتصادي ، ومعظم الدول النامية ، التي تعاني من انخفاض هذا الاداء بسبب المشاكل الاقتصادية التي تشكل أحد أهم معوّقات التفاهم الدولي الآن ، على الرغم من جو الانفراج الذي أشرنا اليه .

ومازال انخفاض أسعار المواد الأولية التي تصدرها الدول النامية يشكل عائقا كبيرا في طريق نموها ونمو اقتصادها ، وخصوصا أنها تواجه في نفس الوقت ارتفاع أسعار المواد المصنّعة الواردة من البلاد الصناعية . ومازالت الدول النامية تعالج مشكلة التنمية في مواجهة صعوبات متزايدة لعدم قيام الدول الصناعية ، خصوصا التي كانت تتولى ادارة بعض البلدان وأورثت حكوماتها الحالية أعباء من الفقر والتخلف ، لعدم قيام الدول الصناعية بواجباتها في دعم مشاريع التنمية البشرية والمادية في البلدان التي استقلت عنها . ومازلنا ندعو بإلحاح الى إحياء وتنشيط مفاوضات الشمال والجنوب والسعي الدائب لحل المشاكل التي تعيق التقدم في هذا الميدان . كما ندعو الى الحد من السياسات الحمائية ، بأشكالها الجمركية وغير الجمركية ، في الدول الصناعية والتي تسبب عوائق أساسية في التوازن التجاري وتقف حائلا دون النمو الاقتصادي ليس في البلدان النامية فحسب ، بل وفي البلدان الصناعية أيضا . كما ندعو أيضا الى تكثيف تنسيق السياسات الاقتصادية بين الدول الصناعية لغرض تنشيط الاقتصاد العالمي ودعم استقراره وتسهيل عملية اندماج الدول النامية في الاقتصاد العالمي .

واذ تقوم المملكة العربية السعودية بدورها الايجابي في خدمة الاقتصاد العالمي وفي تقديم عونها ومساعداتها للدول النامية ، في نفس الوقت ، وهي المساعدات التي يكوّن الجزء الاكبر منها منحا لا ترد ، فإننا نلفت الانتباه الى أهمية وضرورة أن يرافق التحسن في جو العلاقات الدولية اتزان معقول في العلاقات

الاقتصادية ، وخصوصا ان من المفروض أن تقل النفقات العسكرية في الدول الصناعية وأن يكون بإمكانها إظهار حُسن نواياها بتكريس جزء من هذا الوفر لدعم التنمية في الندول النامية ولتعديل مسار الموازين التجارية بشكل عادل .

واذ نتطلع الى العام المقبل بمشاعر الأمل الكبير في حل المشكلات الدوليـــة ، ونتحمل في نفس الوقت مسؤولياتنا التي لا تقل أهمية لمعالجة المشاكل الاقليمية التـــي تهدد الأمن والسلام ، فإنني آمل أن نجتمع العام القادم ويكون بين يدينا من واقـــع الانجازات ما نستطيع أن نقول فيه للأجيال القادمة ان مستقبل البشرية أفضل مـــن ماضيها .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥